

مدخل القيم؛ إطار لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام



أ.د. سيف الدين عبد الفتاح

أستاذ الفكر السياسي الإسلامي والنظرية السياسية



مقدمة لابد منها:

يعتبر كتاب مدخل القيم لدراسات العلاقات الدولية في الإسلام من أهم الكتب في مجال التنظير للعلاقات الدولية في الإسلام, كون هذا الكتاب تناول أسس العلاقات الدولية من خلال القيم التي تستمد أصولها من الوحي, مقارنة بالقيم الغربية التي تستمد أصولها من الفلسفات المادية التي تقوم عليها الحضارة الغربية.

صاحب الكتاب هو الدكتور سيف الدين عبد الفتاح, من مواليد 1954م أستاذ العلوم السياسية, متخصص في النظرية السياسية والفكر الإسلامي, حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة, عمل مديرا لبرنامج حوار الحضارات, ونائبا لرئيس مركز البحوث والدراسات السياسية, واشتغل نائبا لمدير مركز الحضارات للدراسات السياسية منذ عام 1997م, ويشغل حاليا نائب رئيس مركز الفكر الإسلامي والدراسات المعاصرة, ومستشار أكاديمية ملتقى المعارف للبحوث والتدريب (أمم) ومن مؤلفاته " النظرية السياسية من منظور إسلامي " وكتاب " التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر رؤية إسلامية" والكتاب موضوع التلخيص.

وقد استطاع المؤلف الدكتور سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل أن يؤصل لأثر القيم الإسلامية في تطوير وتجويد العلاقات الدولية, وذلك بالإشارة إلى الأخطاء التي ارتكبتها مجموعة من الباحثين في مجال القيم للتنظير لمستقبل العلاقات الدولية, والتي تتمثل في تناول القيم بالنظام المادي بدل الوحي, مما جعلهم يستنتجون مجموعة من النتائج الخاطئة التي تعيش نتائجها الدول الإسلامية المتمثل في التبعية للغرب, واستهلاك القيم والإنتاجات المادية والمعنوية التي يصدرونها تحت مسمى العولمة؛ ولتفادي هذه الإشكالية يجب إعادة النظر في مفهوم القيم وفق



المنظور الإسلامي المستمد من الوحي، والذي يجمع في مبادئه بين الكون والإنسان والغيب، وذلك من خلال العقيدة التوحيدية التي حددت مهمة الإنسان في الاستخلاف والعمران والعبادة. والقيم بهذا الفهم تجمع ما هو روعي وما هو مادي في بناء المفاهيم وتأسيس الحضارة، خلاف الحضارة المادية المبنية على مركزية الرجل الأبيض، وقيمة شعب الله المختار التي تستدعي وجوب الهيمنة والسيطرة على المعمورة بقيمة القوة التي تبنيه بمقدرات الأمم الأخرى.

فمدخل القيم يجب أن يقوم على المنظومة السباعية المتمثلة في العقيدة الدافعة، والشريعة الرافعة، وقيم التأسيس، بالإضافة إلى الأمة الجامعة والحضارة الفاعلة التي تراعي السنن الشرطية في سيرها والمقاصد الحافظة في استشرافها للمستقبل.

فوظيفة العقيدة الدافعة في العلاقات الدولية أنها تعمل على تبليغ الناس جميعاً الدعوة التي تحملها الأمة للعالمين، وتسعى إلى تصحيح علاقة الإنسان بالكون والأشياء وتؤسس للتوازن الذي ضمنه الله تعالى للمؤمنين.

ولهذا قام المؤلف بدراسة نقدية لمفهوم القيم بحيث بين الأخطاء الشائعة التي التصقت بهذا المفهوم، وخاصة في الاستعمالات الغربية، والتي تأسست على قيمة القوة بدل قوة القيمة، والتي أفرزت مجموعة من المفاهيم المصاحبة لها، وخاصة في العلاقات الدولية، والتي تتمثل في طغيان الفكرة المصلحة القومية والمادية، والتي عملت على إخراج الإنساني من التكريم الإلهي إلى الصراع المادي الطامح إلى فرض السيطرة والهيمنة من خلال الحملة الاستعمارية التي طالت الدول الضعيفة،



فصارت القيم بهذا المعنى قيما صراعية بدل أن تكون قيما تكرم الإنسان وتحافظ على مصالحه.

فقام المؤلف بتقويم هذه المفاهيم بإرجاع القيم إلى أصولها الإسلامية، ونظر وفق رؤية متكاملة تجمع بين الكون والإنسان والوحي، وتدفع به إلى العطاء والعمران والاستخلاف، ولتحقيق هذه المهمة التي تتميز بها الأمة.

قد جعل مفهوم الدعوة مدخلا لتأسيس لهذه العلاقة الدولية، بحيث أن الأمة بعد أن تخرج نفسها من التقليد والجمود إلى الفاعلية والإنتاج يتوجب عليها تبليغ الدعوة إلى كافة الناس، وذلك من خلال العمل على إرساء السلم وفق قواعد تراعي الحفاظ على المصالح، وتفتح المجال إلى الإنتاج والفعالية، بدل الاستهلاك والتقليد. وذلك بتفعيل مفهوم الجهاد في شموليته، لجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. واللجوء إلى القتال بقواعد محددة في حال تعرض الأمة إلى تهديد من الآخر.

ومفهوم المصلحة وفق مراعاة المنظومة السباعية للقيم هي التي تعمل على إعادة النظر في العقيدة بمفهومها الكلامي الذي تخندق في الجدالات العقيمة التي لا تخدم الأمة، وافتراض وقائع لا وجود لها بواقع الأمة في وقتنا المعاصر، والانتقال بها إلى عقيدة دافعة إلى فهم الإنسان وفهم علاقته بالكون وبالغيب، وتأثير ذلك في السلوك الجماعي والفردى لأبناء الأمة. كما يجب إعادة النظر في الشريعة وإعادتها أصولها وتجاوز الفتاوى التي لا تراعي المقاصد العامة للشريعة للأمة، والعمل على تصحيح المفاهيم لتكون فاعلة على الأحداث والوقائع، وذلك بمراعات فقه الواقع الذي يجب تسخير القدرات المنهجية لفهمه وتنزيل صحيح



للنصوص الشرعية على الواقع، كما أنه يجب مراعاة فقه الأولويات التي تحدد الأولى الذي يجب العمل عليه في واقع الأمة للنهوض بها إلى الفاعلية الدولية من خلال قيام علاقتها على أسس متينة وقوية. وكذلك تأسيس هذه العلاقة بتصحيح الفهم للقيم التأسيسية، وجعلها قائمة على التوحيد، وعلى كرامة الإنسان ومراعاة الغيب، كما أنه يجب إعادة النظر في مفهوم الأمة والأسس الناظمة لها، والعمل على تجاوز الحدود القومية وكذلك الحدود التي تمنع التواصل بين أقطاب الأمة بسبب الخلافات السياسية والعقدية والقومية، وإذابة ذلك بمفاهيم صحيحة تتجاوز كل أسباب الخلاف والصراع بين أبناء الأمة الواحدة، لتكون أمة واحدة شاهدة ومستخلفة ومؤسسة للعمران الأخوي، وقائمة بأمر الدعوة المكلفة بها.

في خضم هذه الرؤية التنظيرية يجب مراعاة السنن الإلهية سواء الإيجابية أو العقابية، والنظر إلى التاريخ، سواء المتعلق بالأهم السابقة، أو المتعلق بتاريخ الأمة لاستخلاص الدروس والعبر في هذا المجال، كون السنن بمثابة قانون إليه يعاقب مخالفه بالإفساد والظلم، ويكافأ العامل من الإعمار والاستخلاف وفق القيم التأسيسية والعقيدة الدافعة والشرعة الرافعة والأمة الواحدة.

ولإنجاح العمل وفق السنن الإلهية لابد من مراعاة المقاصد الحافظة التي تعمل على حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، سواء هذا الحفظ على مستوى الأمة أو على الفرد أو الجماعة، ومراعاة قاعدة دفع الضرر واستجلاب المصلحة، كما يجب مراعاة الترتيب بين ما هو ضروري وما هو حاجي وما هو تحسيني في دفع الضرر وجلب المصالح، وخاصة في العلاقات الدولية التي يجب العمل معها بحذر.



وعلى هذه المنظومة السباعية تقوم العلاقة مع غيرهم، القائمة على الدعوة في السلم، والقائمة على القوة والحرب عند التهديدات الخارجية التي توجب الإعداد والبناء، دون الاعتقاد بوجود تعارض بين القيم التأسيسية والاستعداد لإيجاد قوة رادعة للأطماع الغربية.

ولإنجاح هذه الرؤية التأسيسية للعلاقات الدولية القائمة على القيم يجب مدارسة النصوص السياسية التراثية، والتي تحتوي على نماذج حية لتفعيل القيم في العلاقات مع الغير، والتي تتمثل في النوازل الفقهية السياسية، والفتاوى التي صاحبت بعض الأحداث الكبرى للأمم، لاستخراج العبر والدروس الدافعة نحو تأسيس رؤية كاملة ومنسجمة ودقيقة.

ولتفعيل تلك النماذج يجب قراءتها بإعمال الرؤية الشاملة المتمثلة في النموذج المقاصدي الذي يراعي الحقوق، وحفظ الضروريات، وفق ميزان المصالح ودفع المفساد.

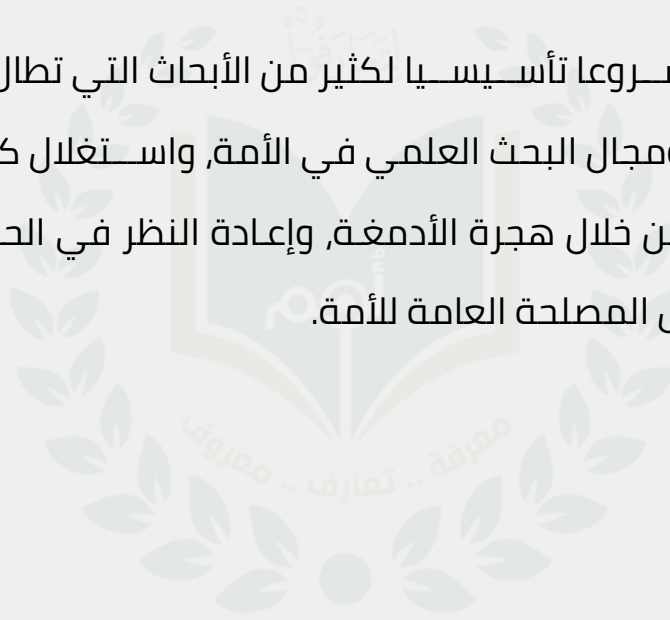
هكذا فإن القيم كمدخل أساس في العلاقات الدولية الإسلامية قائمة على الشمول والرؤية المتكاملة، والتي تجمع بين حفظ كرامة الإنسان التي كرم بها من قبل الله تعالى، وعلاقة هذا الإنسان بالكون في حركته الاستخلافية، والتي تصاحبها مهمة الدعوة التي تهدف إلى تصحيح الأفهام لدى الإنسان الذي انحرف عن الطريق، والموجهة من الوحي الذي يربط الإنسان بالسمااء لتكون أفعاله كلها ذات نفع في الدنيا والآخرة.



هذه الرؤية الشاملة غائبة في التصور الغربي أو الحضارة الغربية لقيام القيم عندها على إلغاء العلاقة بالغيب، واعتماد المصالح الدنيوية المحضّة، مما أدت باستغلال الإنسان استغلالاً بشعاً لإشباع رغبات ومصالح فئة معينة المتمثلة في الرجل الأبيض دون سواه، وإرضاء حاملي عقيدة شعب الله المختار والباقي عبيد.

ختاماً فالقيم وفق الرؤية التي قدمها الكاتب من شأنها أن تعالج مجموعة من الإشكالات في العلاقات الدولية المعاصرة، وتبعث على تصحيح مجموعة من الأبحاث والدراسات التي قامت على أنظار خاطئة، وتصويب فكر قام على رؤية غير مكتملة وغير شاملة لمنظومة القيم السباعية.

يعتبر هذا الكتاب مشروعاً تأسيسياً لكثير من الأبحاث التي تطال مجال السياسة الداخلية والخارجية، ومجال البحث العلمي في الأمة، واستغلال كفاءاتها التي تخدم الحضارات الأخرى من خلال هجرة الأدمغة، وإعادة النظر في الحدود التي تحكمها المصالح القومية بدل المصلحة العامة للأمة.



الفصل الأول:

القيم: التأصيل والمفردات واليات التفعيل.

المبحث الأول: تأصيل القيم: بين واقع القيمة وأخطاء التنظير (محاولة لرد الاعتبار المنهجي للقيم).

إن تحريك النظر في القيم ومعرفة دورها وإمكانية توظيفها يكون بسببين، أولها ما يتعلق بواقع القيمة والثاني يتعلق بأخطاء التنظير. مما يثير إشكالية الجمع بين الواقع والتنظير، وما طرحه من اشكالات متعلقة بالظاهرة السياسية الدولية، وأثار هذه العلاقة العلمية والعملية، المعرفية والمنهجية، وحضارية وثقافية. وذلك من أجل الخلوص إلى تأصيل القيم الذي تم تهميشه في مجالات متعددة. ولفهم واقع القيم ومعرفة خطأ التنظير في هذا المجال لابد من الوقوف على التجارب السابقة لاستنتاج تأثير القيم على سائر المجالات.

عناصر الحالة القيمية كحالة بحثية ومنهجية وواقعية وعلمية:

أولاً: الأصول المتعلقة بأخطاء التنظير: وذلك بمعالجة القيم وعلاقتها بالنسبية، بحيث أنه هناك من نظر إلى القيم بأنها نسبية والمتمثل في التحليل الأكاديمي، والتي ينتج عنها القول بأن القيم الأخلاقية غير القيم السياسية، وأن القيم في السياسة ترتبط أساساً بالمصلحة تحقيقاً ودفعاً، وأن القيم في العلاقات الدولية غير القيم التأسيسية. والقول بنسبية القيم من أخطر الفلاسفات التي بددت معنى القيم وأصلت مداخل للانحراف وقبول الازدواجية في المعايير. وإطلاقية القيم ونسبيتها فالنظر فيها يكون من جانبيين، جانب يتعلق في جوهرها الثابت والمطلق، وجانب يتعلق بتجلياتها



المتغيرة. والخلط بين الجانبين هو ما يجب النظر فيه. كون ضبط العلاقة بين الثابت والمتغير كفيل بحل إشكالية ثبات القيم وتغير وعاء تشغيلها.

كما أنه من أهم مداخل دراسة القيم هو تحويلها لإجراءات، وتحويل القيم إلى فكرة قابلة للقياس دون أن تتحكم مقاصد القياس في التعامل القيمي.

ومن المسائل المهمشة للقيم هي افتراض الترادف بين أنساف القيم والإيديولوجية، كون الإيديولوجية يجب أن تكون تبعا للقيم لا العكس.

ثانيا: الأصول المتعلقة بواقع القيمة، وذلك من خلال فهم القيم وعناصر التعبير السياسي، وخاصة أن تطبيق القيم المعروفة بالثابت على متغير وهو الواقع يحكم عليه بالنسبية، أي نسبة تطبيقات القيم لا نسبية القيم. والخطأ في هذا الفهم ينقل القيم من وظيفتها الأساسية إلى وظيفة تبرير الواقع السياسي المعروف بالتغير والتفاعل معه بقيمة القوة لا قوة القيمة. وهذا التبرير يتولد عنه أنساق أخرى من القيم التي لها علاقة بالسياسة، مما أدى إلى ضرورة التفريق بين القيم السياسية التي تراعي قيمة القوة، والقيم الأخلاقية التي تتمركز في قوة القيمة. وعليه فالعلاقات الدولية تحكمها قيمة القوة لا العكس، كونها قائمة على مبدأ تعظيم القوة والمتصف بها وقد برز مورجانتو كمنظر لهذا التوجه. الذي جعل من السياسة قوة، وعلمها هو علم القوة، وهو مجال بعيد عن القيم الأخلاقية. وهذه القوة أدت إلى إفراز قيم مخذولة المتمثلة في العالم الإسلامية، وهذه القيم المخذولة أصبحت منتقمة مما أدى بأهلها إلى الإذعان لحق القوة، كون قوة الحق مخذولة.

ثالثا: التفاعل بين واقع القيمة والأخطاء النظرية: بحيث أن قيمة القوة أفرزت مفهوما جديدا يتمثل في العالمية أو المركزية الغربية، والتي عملت على إنتاج قيم



جديد ضد قيم تقليدية، وروجت للقيم الحديثة على حساب القيم القديمة، كون الأولى تعبر عن الحداثة والأخرى تعبر عن التخلف أو المجتمع التقليدي، رغم أن هذه القيم الحديثة ما هي الا تبع للقيم الأصلية. وهذا الخطأ في التنظير للقيم أدى إلى ظهور ما يسمى بصدام القيم الحديثة بالقيم المهمشة ونتج عنه ما يسمى بصدام الحضارات للتصدير للحضارة الغالبة والمهيمنة مما أدى إلى عملاقة القيم الغربية، وتقزيم قيم الحضارات الأخرى. وهذه الهيمنة إلى بالحضارات الأخرى إلى الإذعان وقبول ما لا يقبل من القيم بسبب ما تمتلكه قيمة القوة من وسائل الدعاية لقبول هذه القيم الحديثة والانسلاخ من القيم الأصلية. والغريب في هذا القبول للقيم المستحدثة أن روادها لا يدخلون تحتها من قبلها، بل يجعلونها حصرا عليهم دون غيرهم كقيمة شعب الله المختار، قيم المدنية التي حملتها الحركة الاستعمارية، وقيمة المركزية الغربية التي روجوا لها كونها مسلمة لا نقاش فيها وعالمية الهيمنة الغربية. وقد ساهمت ثورة المعلومات في الترويج لهذه القيم الحداثية أو قيمة القوة وجعلها قيما كونية يتبناها العالم الذي أصبح قرية صغيرة. وهذا ما جعل العالم يقع في خطأ تنظيري للقيم بحيث نظر إليها بعامل الزمن فأنتج قيما ناسخة للأخرى بفعل الزمن، قيم الحداثة والقيم المتخلفة التي جاء بها الإسلام. وهذا التقسيم استهوى كثيرا من الباحثين المسلمين لدخول جحر الضب مدافعين عن القيم الغربية، وسلب الفاعلية عن القيم الإسلامية، فنتج عن ذلك فريقين متباينين من حيث تبني القيم، فريق انسلخ من قيمه ودافع عن القيم الغربية، وفريق بقي يدافع عن القيم الأصلية دون مراعاة فقه الواقع لتكون قيما فاعلة، كون العالم الإسلامي يعيش مرحلة من الضعف والهوان وأدى ذلك ضعف القيم الإسلامية، وفي المقابل هيمنت القيم الحداثية بسبب قيمة القوة التي يعيشها الغرب، فنتج عن ذلك أن القيم تابعة للقوة وتابعة لها. في الفعل



الحضاري. وهو ما ينتج عنه صراع القوة وتوازنها وتوازن الرعب والمصالح. وهو ما يؤدي إلى علاقات غير سوية في العلاقات السياسية والدبلوماسية كما بين ذلك مكيافيلي في كتابه الأمير والتي يمكن تلخيصها في قانون الغاب الذي لا يحترم أي قيمة في العلاقات، كون الأمير المثالي والناجح عنده هو الذي لا يلتزم بقيم أخلاقية، بل والذي يمتلك القوة والحيلة معا لحماية وطنه داخليا وخارجيا. مما جعل من القيم المثالية تكون من أعال الضعفاء لا الأقوياء، وهذا وضع تحد أمام أصحاب القيم المثالية لامتلاك وسائل تفعيل هذه القيم وامتلاك عناصر القوة كونها قواعد فاعلية للقيم في إطار التدافع الحضاري. وهنا يمكن التساؤل حول امكانية اعادة الفاعلية للقيم الإسلامية في ظل النظام الدولي المتغير والمتبدل الدائم؟ وخاصة بعد ضعف المؤسسات في الدول الإسلامية، والتي جعلت المسلم مشتتا لا موقف له ولا ثبات، واضطرب سلم القيم وغاضت ملامح القوة الأخلاقية في انسان التوحيد. إلا أن القيم الإسلامية تستمد قوتها من الشريعة التي تصلح لكل زمان ومكان، وهذا يستوجب فهم الواقع من خلال النظر ثم التطبيق، ثم مآلات النظر والتطبيق. وهذا هو الفرق بين القيم الثابتة والقيم الحداثية التي تتولد فينسخ بعضها بعضا بسبب تطور الحداثة، وابداع قيم تناسب ما بعد الحداثة، وهذه النسبية المتعلقة بالقيم الحداثية يهدم الحديث منها القديم لتصادمها وتناقضها. خلاف قيم الدين المتميزة بالثبات واليقين مستمدة من عقيدة ثابتة لا تتبدل ولا تتحول. وهو ما يجعل القيم والواقع مرتبطان ومتفاعلان، ولا يكون بينهما تناقض كما هو الأمر مع القيم الحداثية، وذلك ما يفتح المجال للبحث في علاقة القيمة بالواقع، وعلاقة قيمة الوجود بالحقيقة والحق.

رابعا: رد الاعتبار المنهجي والواقعي للقيم: وذلك من خلال عرضها وفق السياق الأكاديمي والدراسات السابقة واللاحقة، لتبين اشكالية علاقة القيم بالعلوم الإنسانية



والاجتماعية من خلال علاقة القيم بالعلم، وعلى مستوى رؤية القيمة كموضوع للعلوم، وعلى مستوى تعلق القيم بالواقع الفعلي ومظاهره المختلفة. وعلى مستوى علاقة القيم الإسلامية بالقيم الغربية في العلاقات الدولية.

وكذا دراسة القيم وفق البنية المعرفية وأصول الوعي، وذلك من خلال بحث علاقة القيم بالمعرفة، وعلاقة القيم بالمصلحة ضمن الرؤية الإسلامية.

ثم دراسة القيم من خلال البنية اللغوية والبنية المفاهيمية، وذلك من خلال تعريف القيم وامتدادات المساحات التي يغطيها بحثيا وواقعيًا، وخاصة وأن القيم اختلفت في تحديد معناه كونه من المفاهيم المرتبطة بالسياقات والمرجعيات المختلفة، ومن المفاهيم الرحالة بين المجالات المعرفية. وهذا ما يجعل من القيم مدخلا لدراسة الظواهر المختلفة في كل مناحي الحياة. وقد اختلف المفكرين والفلاسفة والعلماء في تحديد مدلول القيم في تعاريف مصنفة في اتجاهات كبرى **أولها** طائفة حصرت القيم في الأشياء والاحتياجات والاهتمامات، والثاني نظر إليها باعتبارها اتجاهات، والثالث يركز على الفعل في تعريف القيم، والرابع جمع بين الاتجاهات والسلوك، والخامس انصرف إلى الغايات في تعريفها، والسادس نظر إليها بأنها مثلاً ثقافية وتوجيهات ثقافية، وأما التوجه السابع اقتصر على المعايير القيمية كقواعد للتعريف، وأما الاتجاه الثامن فقد ركز على المعتقدات كمدد للمفهوم القيمي.

ومن أهم عناصر رد الاعتبار للقيم الانطلاق من مفهوم القرآن الكريم للقيم المتميزة بسعة تؤصل لكل الاتجاهات السابقة. كون السعة الرحبة التي توفرها المعاني القرآنية لمفهوم القيمة تحقق كل فاعليات المفهوم ويمكن لسعة لغوية تحقق تكامل وتراحم معانيها وتجعل مفهوم القيمة متفاعل في شتى المجالات دون



حصره أو حبسه. ما جعل القيم الإسلامية تتميز بخصائص هي جزء من كيانها وبنائها، وذلك كونها دينية بالأساس متصفة بالشمول، وذات بعد حركي وعملي واضح، كما أنها قيم مثالية لا تنفك عن الواقع، وكذلك هي قيم جماعية وفردية معا، وأنها تتمتع بالثبات والحركة ومتسمة بالوسطية والاعتدال.

وهذا يؤسس للقول بعدم الفصل بين القيم الدينية والسياسية، كون منطلق الفصل بين ما هو ديني ومجمل نشاط الحياة من مسلمات الفكر الغربي، وهو ما جل البعض يدعوا إلى الفصل بين القيم والقيم السياسية في الفكر العربي والإسلامي، والحقيقة أن هذا الرأي يعبر عن خطأ منهجي تفرضه خصوصية الخبرة الإسلامية، كون القيم الإسلامية هي قيم دينية في الأساس، ويعد الجانب السياسي أحد وجوها، مما يجعل من القيم مفهوما شاملا ومتكاملا ومتفاعلا يستوعب جمع المجالات حتى السياسي منها.

وهذا ما يجعل من القيم مفهوما حضاريا شاملا ويشمل منظومة من المفاهيم، كما أنها مدخل منهجي للتأصيل والتفعيل والتشغيل، وهي إطار مرجعي يحرك عمليات تأسيس المرجعية للأفكار المختلفة، وهي أيضا نسق قياسي يحرك عناصر التقويم ورؤية كلية للعالم مؤصل من الرؤية الكلية للتوحيد الذي يشمل الكون والانسان والحياة، مما يجعلها نموذج إرشادي لرؤيته التأسيسية للوجود والأجندة البحثية.

إعادة الاعتبار لمفهوم القيم من خلال عملية البناء المفاهيمي، ومقترح حول عناصر البناء؛ وذلك من خلال معالجة مفهوم القيم من خلال قطبين، قطب العلاقات وقطب العمليات، وما يتخلل هذين القطبين من إمكانات وبيئة معرفية ومنهجية، فقطب العمليات يهتم بالأساس بالمفهوم وضعا وحملنا ونقلنا وترجمة واستعمالا وتفاعلا



للقيم؛ والقطب الثاني ينظر للقيم من حيث حراكها والثابت والمتغير، والمشارك والمختلف فيها، والمنظومة التي يعمل فيها، والتصنيف داخل العلاقات وداخل عالم المفهوم وخارجه، وأما فيما يخص إمكانات المفهوم فيتناول الجماعة العلمية للقيم، والبيئة التراثية التي فيها، والقدرات المنهجية، بالإضافة إلى الأطر المرجعية المختلفة البنائية للمفهوم، وذلك ضمن بيئة معرفة ومنهجية معينة حسب العلم الذي يعالج مفهوم القيمة، وخاصة علم التاريخ وعلم التشريح، وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة.

وإكمالاً للبناء المفاهيمي للقيم يأتي التصنيف كخطوة لرد الاعتبار للقيم في الرؤية الإسلامية، وذلك من خلال تصنيف القيم السياسية والقيم الأخلاقية لا فصلاً بينهما، كون القيم السياسية فرع على القيم الأخلاقية مشتقة منها.

كون القيم في الإسلام تنقسم إلى قيم مؤسسة تقوم بعملية التأسيس كقيمة التوحيد والتزكية والعمران، وهناك قيم أساسية تقوم بعملية التأصيل كالعدل والاختيار والمساواة. وهناك قيم مشتقة تتصل أكثر من غيرها بمجال القيم كمدخل للعلاقات الدولية. والتصنيف في مجال القيم يكون ضمن مستويات ثلاث التأصيل والتفعيل والتشغيل، وذلك لا يعني بحال انفصلاً بين المستويات الثلاث المتنوعة.

القيم مدخل منهجي: وذلك باعتبارها مدخلا من جهة، ومرجعا من جهة أخرى، فالقيم شبكة منظومات تجمع بين القيم العقدية والقيم الشرعية، وقيم التأسيس والحركة، وقيم الأمة، وقيم الحضارة والعمارة، وقيم السنن، وقيم المقاصد.

وبهذه النظرة الشاملة تكون القيم تؤصل لرؤية العالم، كون الرؤية الإسلامية للقيم لسعة معانيها ودلالاتها للمفهوم تمثل أهم مصادر تأصيل رؤية العالم رؤية توحيدية



للعالم، مما يحولها إلى قيم ذات علاقات متشابكة ومتفاعلة لمصدريتها من القرآن والسنة، وكذا لاحتوائها كل ما يترتب عن القيم الأخرى؛ وهذه الرؤية ذات العناصر المتكاملة تكون رؤية كونية للعالم ذات منظومة متكاملة مستوعبة لكل عناصر رؤى العالم تأسيسا ومسيرة وتأثيرا وفاعلية.

القيم نسق قياسي: فكلمة نسق بمعنى العناصر والمفردات، والعلاقات والتفاعلات، وصفة القياس فإنها تعبر عن إمكانات هذا النسق القياسية وفق معاني إمكانيات قياس الواقع على النسق بكل مكوناته وإمكاناته. وذلك من خلال استنباط خصائصه من واقع التقاليد الحضارية لتوعها واختلافها، فتجريد خبرة حضارة معينه من واقعها التاريخي وصبها في نموذج تحليلي يصبح النموذج نسقا قياسيا قابلا للتوظيف خارج إطاره الحضاري والتاريخي، مع وجوب الحذر عند تنزيل التجربة.

ولتفعيل هذا النسق القياسي على الحضارة العربية الإسلامية يستمد من الخصائص التاريخية والموضوعية للحضارة، واعتبار هذا النسق وعاء تتمثل فيه أبعاد الواقعية المثالية، والمثالية المحققة، ويكون إطارا يجمع بين أبعاد التماثل والتنوع، وقيم الجسور بين عناصر الثبات والتحول المحتوية عليها الظاهرة الحضارية، ويراعي هذا النسق الأصول القيمية من عقيدة وأخلاق، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار عالمية الدعوة الإسلامية، وصلاحيتها لكل زمان ومكان.

القيم نموذج إرشادي: فالنموذج الإرشادي له ستة عناصر رئيسة، وهي العنصر المفاهيمي، والعنصر النظري، وقواعد التفسير، وعنصر تحديد الإشكالات، والرؤية الكلية للوجود المحددة للعناصر الأخرى، وعنصر التفاعل. وبهذا الوصف للنموذج



الإرشادي تتأسس إمكانية تحويل القيم الإسلامية إلى منظومة وشبكة علاقات بين مفرداتها ووحداتها وآليات التفعيل ونماذج التشغيل.

القيم إطار مرجعي: وانطلاقاً من اعتبار القيم الإسلامية نسق إرشادي، تكون بذلك إطاراً مرجعياً على نوعين من الأطارات، إطار نظري مرجعي، وإطار تحليل اقتراحي؛ كون الإطار المرجعي يؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في عملية البحث العلمي.

والإطارات المرجعية في العلوم الاجتماعية ثلاث، إطار القيم وإطار التبادل وإطار الصراع، وتمثل الفلسفات الاجتماعية والسياسية السائدة في العالم. والإطار المرجعي في الرؤية الإسلامية يشكل نسقاً مفتوحاً لا مغلقاً، يهدف إلى حركة إحصانية ممتدة هدفها التجويد والاستفادة من كل ما ينفع الناس ويجعل الحكمة مقصده ومبتغاه من أي وعاء خرجت.

وفق عناصر هذه الرؤية النقدية يمكن الحديث عن الكيفية التي يمكن أن تكون من خلالها القيم إطاراً مرجعياً لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، والقرآن والسنة إطاراً مرجعياً تأسيساً واللغة والمصادر التبعية مصادر مرجعية مشتقة.

وعموماً فرد الاعتبار للقيم في الرؤية الإسلامية يكون من خلال التوصيف الذي ينطلق من البنية اللغوية والبنية المعرفية، والبنية المفاهيمية، والتصنيف القائم على عمليات الترتيب والتصنيف والتفاعل، والتوظيف الذي يقوم على رؤية العالم ثم الإطار المرجعي والمدخل المنهجي، والنموذج الإرشادي والنسق القياسي.



المبحث الثاني: مدخل القيم: المفردات والمنظومة.

في هذا المبحث تناول الكاتب مجموعة من المفاهيم المنظمة للقيم، منها ما هي قيم تأسيسية، ومنها ما هي أساسية تابعة وناظمة تشكل منظومة من التفاعلات وخاصة في المنظومة الإسلامية، تساهم في فهم ما يجب أن ينظم العلاقات وخاصة العلاقة الدولية بالحضارة الإسلامية، وما يتوجب على العالم الإسلامي تفعيله من القيم حتى تكون أمة شاهدة مؤدية للوظيفة الوجودية المنوطة بها.

ومن المفاهيم التي عالجها هذا المبحث ما يلي:

أولاً: العقيدة الدافعة: قواعد التأسيس ضمن المدخل القيمي:

فالعقيدة الدافعة هي التي توثق وتؤصل وتؤسس مناهج الرؤى والنظر وتشكل تصورات كلية متراحمة من خلال عقيدة توحيدية في تأسيس نظريات للوجود وللمعرفة والقيم جميعاً. كما أنها تشير إلى الرؤية التأسيسية للتوحيد والإنسان والكون والحياة، وهي الإيمان الذي لا يتزعزع، كونها عهد بين الإنسان وخالقه، وتنعكس على سلوك وفعل الإنسان في حركته بين الكون والعلاقات لتعلق الإلزام والفرض والترابط والتماسك والوكيد والثاقبة فيها. والعقيدة بهذا المعنى هي قيمة كبرى من مستويات ذلك المدخل القيمي السباعي العناصر. وجب تفعيلها على جميع المستويات حتى ترتفع إشكالية الانفصال أو شبه الانفصال عن الواقع والحياة، وتندحر التصورات والأيديولوجيات الغربية التي أثرت على حياة المسلمين. وتعالج بهذا تعالج مجموعة من القضايا والموضوعات التي تشغل واقع الأمة سواء على مستوى الثقافة أو الفكر والسياسة. وكذا التفاعل مع باقي الحضارات من منطلق الأمة الشاهدة.



مفهوم العقيدة: فالعقيدة في الإطلاق اللغوي من عقد العزم، والإلزام والفرض، والترابط والتماسك والتوكيد والثبات. فكل هذه المصطلحات اللغوية ترمي إلى الإيمان الموثق المعتقد بما لا يقبل الشك لدى معتقده.

والعقيدة باعتبارها مبدأ تأسيسيًا هي قيمة كبرى من مستويات ذلك المدخل السباعي العنصر. وإنسان العقيدة بهذا يكون إنسان قيمة، خلاف من لا يعتقد شيئًا. وتفاعل العقيدة بواقع الناس أمر مطلوب شرعا، وكل فصل بين العقيدة والواقع المعاش هو دعوة إلى الضعف والانحطاط، كون الفصل بين الواقع والعقيدة، وتبني الإيديولوجية الغربية من أهم المشاكل التي واجهت الحضارة الإسلامية. وهذه المشاكل تتطلب لمعالجتها فكرا عقديا ذا خصائص واقعية تتناسب معها.

واقعية الموضوع تعني: أن يقوم الفكر العقدي الحديث بطرح القضايا والموضوعات التي تمثل مشاكل حقيقية تعيشها الأمة على المستوى الثقافي والفكري والمذهبي والإيديولوجي، ويكون ترتيبها حسب أهميتها الواقعية دون البقاء في مربعات الخلاف القديم التي عالجتها المدارس الكلامية. كما يجب الجمع بين الأصول العقدية الإسلامية وبين الطول التشريعية الاجتهادية المتعلقة بالحياة العملية موضوعها الكلي العام هو الإنسان مبدأ وقيمه الذاتية ومنزلته في الكون وغاية وجوده. كون الإنسان في العالم الإسلامي اليوم يشكو من مظاهر عديدة من المعاناة التي يجب الوقوف عندها ومعالجتها للنهوض به إلى المهمة الوجودية التي كلف بها. وبهذا يتصدى لعقيدة تتحرك صوب الإلحاد وعلمنة الحياة المعاصرة في إطار العلاقات الدولية.



واقعية المنهج: بناء على ما سبق من مفهوم العقيدة وقيمتها، وتجديد موضوعها فإن العقيدة يجب أن تقدم وفق منهج واقعي، يسعى إلى فاعلية صاحب هذه العقيدة في إطار ممارسته للإقناع.

وهذا المنهج مستمد من القرآن الكريم، وخاصة وأنه قائم على أصل الواقع الكوني في الآيات الكونية، وعبر التاريخية كواقع إنساني. فوظيفة الإنسان ضمن هذا المنهج العقدي أن يقوم بوظيفة الاستخلاف على أكمل وجه، وذلك لمعايير عدة:

- معيار الشمول العددي: عقائد تحرك الفرد، وهي العقائد الفردية، وعقائد تحرك أمة، وهي عقائد جماعية، وعقائد عالمية تهدف إلى صياغة العالم وفق نظرة فكرية محددة.

- معيار الشمول الموضوعي: والذي يقسم العقائد تنظم الفرد والمجتمع، من الناحية الروحية والاقتصادية والسياسية.

- معيار فاعلية التأثير: منها ما يعتبر عقائد سلبية وعقائد إيجابية وهي عقائد محرّكة للمجتمع والفرد لصياغة الحياة وفق فكرة محددة.

- معيار صلاحية العقائد، وذلك في إطار التفرقة بين مفهومي الصحة والصلاحية، فصحة العقائد تتعلق بنسق الأفكار، والصلاحية تتعلق بوظيفية هذه الأفكار.

وبهذه المعايير يمكن التأكيد أن العقيدة ضرورة فطرية وحياتية وذات تأثيرات عملية، وهي أساس استقرار الإنسان في الكون. كما أنها ضرورة تنظيمية على المستوى الجماعي، وعليها يكون معيار القياس بين الصحة والخطأ والابتعاد والاقتراب في العلاقات الدولية.



فالإِنسان في العلاقات الدولية يملك عناصر الاشتراك وعناصر الاختلاف يحكمها عنصر الانسجام والتوازن والتعارف. فالمشترك الإنساني يكمن في الآدمية ووحدة الفطرة كأصل، والاشترك في العقيدة والدين كعناصر قيمية، وأما الاختلافات فتكمن في اللون والثقافة والسياسة وفي الدرجات، وهذا الاختلاف ليس حركة صراع وإنما هي حركة تعايش وتعارف وتدافع يدفع نحو التكامل والتوازن والكافل. فالإنسان في حقل التعامل الدولي لابد أن تنسجم مع عناصر التكريم بما يحدد مجال العمارة والقيم، لا إهانتته كما هو الحال مع الحضارة المادية. خلاف الحضارة الإسلامية التي توازن بين الأفكار والأشخاص والنظم والأشياء والحوادث، دون يطغى جانب على آخر.

العقيدة والنظام المعرفي في الرؤية الإسلامية: تعتبر العقيدة لبنة أساسية ضمن النظام المعرفي الإسلامي، كونها مدخلا إليه وموطدة لأركانه لانبناء هذا النظام على أساسها. وإن النظام الإسلامي بهذا الوصف يوفر معرفة بالله وتوحيده، وتفعيل هذا الإيمان على جميع مستويات الحياة والفعل الحضاري الإنساني، وينظم وظيفته وإمكاناته وفاعلياته وقدراته وعلاقاته مع الكون ومع الإنسان إعمارا واستثمارا.

دور العقيدة في المسار الحضاري: بناء على ما سبق فالعقيدة ذات بنية معرفية تجعل من مفهوم الغيب أهم العناصر في البنية المعرفية. فالغيب مفهوم يدعو إلى الإحسان الحضاري والرؤية الإسلامية في سياق تأسيسها العقدي. ومن خلاله يعرف الإنسان مساحته الوجودية، ولولا الغيب لما استطاع الإنسان معرفة قصر عمر الإنسان بالنسبة لحياة الكون. الإحاطة بالوجود غيبا وماديا، والإحاطة بالعلوم والآيات الكونية فتحا وتنزيلا. وعليه فالقرآن الكريم عرف الإنسان على حقائق غيبية غائبة عن العقل، وفتح له مجال النظر والتفكر في حركة الكون وفق سنن تتناسب مع وظيفته،



كسفن النمو، وحب النفع وحب الاستمرار والبقاء فردا وجماعة، ولا يستطيع ذلك إلا إذا جمع بين ما هو مادي وما هو معنوي حتى يستقر المجتمع ويتوازن.

ولاستمرار هذا التوازن والاستقرار يجب دعوة كافة الناس إلى ذلك، كون الدعوة أساسا في أصل العلاقات مع غير المسلمين.

الرؤية العقدية والمجال القيمي والفعل الحضاري: فالرؤية العقدية هي في صميم مفهوم القيم، والعقيدة قيمة مطلقة ضمن منظور القيم، وتحقق فاعليتها ضمن أرضية التوحيد تجمع في نظرتها بين الكون ولحياة والإنسان. وبهذا التفاعل الثلاثي تكون العقيدة مؤثرة على البيئة المعرفية الكلية وعناصر اسنادها وما يتولد عنه من أنساق معرفية فرعية. وهي تؤسس لحضارة ضمن رؤية عمرانية استخلافية فاعلة وذات حركة إيجابية وعمل صالح.

الصياغة العقدية والرؤية الكلية: إن ربط الصياغة العقدية بمجال التعامل الدولي تقوم على سياق اعتبار الاختلاف كسنة إلهية مقررة، والتعارف عملية إنسانية مؤكدة والتعدد حقيقة مقررة والتعايش غاية مؤكدة تحرك عناصر الاختلاف نحو أصول الائتلاف مع تسخير الدعوة كأصل في التعامل الدولي والتواصل الحضاري حتى لا يعذر أحد بالجهل.

فحرية العقيدة في الإسلام فيها عنصر اتساق وفاعلية وتحقق النفع العام للإنسان، وهذه الحرية مقرونة بالدعوة التي هي حركة حية واختيار وليست حركة إكراه وقسر، كون القسر والإجبار سيولد عناصر طغيان القوة والإكراه وسيولد عنها حروب مقدسة وطيبيية كما في الحضارة الغربية، حروبا باسم العقيدة وبتسويغ منها من أجل مصالح ضيقة لا تخدم الإنسان. والحضارة الإسلامية لها قيمة حرية الاختيار، إلى جانب مفهوم



الجهاد بشموليته وعلى جميع المستويات واتساقه مع المضمون الحضاري والعمراني والقتال آخر الحركات فيه.

وهذه الصياغة العقدية لمفهوم الدعوة وحرية الاختيار إلى جانب مفهوم الجهاد يشكل سياقاً مهماً لتأسيس رؤية العالم ورؤية الآخر وفق سياق العدل والمساواة والاختيار كقيم كلية حاکمة تشكل مادة الاستخلاف الإنساني، وتكریم الإنسان وتحقيق مقصد العمران.

العقيدة: المنظومة والمفردات: منظمة العقيدة ومفرداتها تهتم بأمرين قبل التحليل: أولها ترتبط بفقہ صياغة العقيدة، وذلك بتقديم العقيدة للناس بطريقة من شأنها أن تقنع من لا يكون مقتنعاً بها، وتقديم العقيدة الإيجابية المحركة والدافعة بحيث تكون مقنعة تخاطب ما يناسب الطرف والمتغير حتى يقع التدين على الوجه المطلوب.

وثانيها: ترتبط بالتأطير العقدي الجامع بين العقيدة والشريعة، وتكون الاجتهادات الفقهية تندرج في الإطار العقدي لا مخالفة له أو بعيدة عنه. كون الركون إلى التقليد في كلا المجالين يدفع إلى الاضطراب والتفاوت بين المجالين المتناسقين في الأصل. ولتحقيق هذا الترابط والتناسق يجب التأطير وفق ما يلي: الوصل بين العقيدة والشريعة؛ ثم العرض الاستدلالي للشريعة دون البقاء في النصوص المجردة عن الاستدلال، ثم الإحياء العقدي والمعنوي للشريعة.

العقيدة وعناصر التعامل الدولي: بناءً على سبق تعتبر الرؤية العقيدة هي جوهر الرؤية التوحيدية للعالم، وذلك لعالمية هذه العقيدة، وعناصر هذه الرؤية تتمثل العلاقة التي تجمع بين الإنسان والكون والحياة وما يؤطرها من علاقات جوهرية



وثانوية، بحيث أن التعامل الدولي أو العلاقات الدولية والخارجية وفق التصور العقدي المؤصل من الفرائض التي تجعل التعامل الحضاري جل همه واهتمامه، لتبليغ دعوته، والمساهمة العمارة الكونية الخالية من عناصر الصراع الحضاري أو الطغيان أو الهيمنة كما يروج له الفكر الغربي المادي، بل بالتدافع وتوحيد الإنسان على العقيدة الجامعة المؤسسة لقيم الكرامة والاستخلاف والعدل الكوني. وهذه الرؤية العقدية تؤطر التعامل مع النظام الدولي القائم على التطورات المادية القائمة على القوة والدعاية ورسالة الرجل الأبيض، والتخلف والتقدم، وحقوق الاستيلاء، وأرض لا صاحب لها، والتي تولد عنها نظريات عديدة تشكل إيديولوجية الصراع بدل التعايش والتعاون، مثل البقاء للأقوى، والنظرية التطورية ومعادلات الهيمنة والاستئثار والسيطرة.

ودراسة النظام الدولي القائم على هذه الأسس يجب دراسته تاريخية ظاهرا وعمقا لاستخراج عناصر التهديد الحقيقية، الكائنة والمستقبلية، وبيان عناصر الاستقرار والتمكين لهذا النظام واستمراره، والوسائل الفردية ضمن هذه الحركة العالمية، وهاجس الإسلام في هذا النظام وقوته وتجسيده في كيان دولي جماعي. فدراسة النظم الدولية ضمن هذه الرؤية العقدية دون إهمال جملة الأبعاد الداخلية في إطار عناصر الظاهرة والقابلية لها تشكر إمكانات منهجية متميزة في الوصل والرصد والتحليل والتفسير والتقييم والتقويم لبناء علاقات دولية متينة بعد بناء حضارة إسلامية متينة منسجمة ومتكاملة.

ثانيا: الشرعية الرافعة: قيم التأسيس: في هذا المحور سيكون الحديث الشريعة بعد أن كان الحديث عن العقيدة في المحور السابقة كقيمة التأسيس، ولبحت هذه القيمة يجب الرجوع إلى المضان الأصلية الكتاب والسنة، بمنظور الخصائص والسمات، وكذا نظرية الحكم والتكليف، والقواعد الكلية. والشرعة كقيمة للتأسيس ينبغي أن



توضح تفاعل هذه المفاهيم، فالإنسان في علاقته بقيمة الشريعة مكلف يؤصل لمجموعة من القواعد والخصائص الكلية للشريعة، وهو المحرك لها في إطار تفاعلات تأصيلية وتنظيرية تعيدية لعناصر كلية وقواعد أصولية وفقهية تم صياغتها وفق عبارات جامعة متفاعلة ومتراصة، مثل قاعدة الضرر يزال وقاعدة لا ضرر ولا ضرار، تنشأ عنها قاعدة اليسر ورفع الحرج، وذلك كله لمراعات مسألة الاستطاعة في الإنسان، ووجوده الزماني والمكاني. فالشريعة كقيمة للتأسيس تنطلق من قواعد كلية، يمكن تلخيصها في الآتي: قاعدة الضرر يزال كقاعدة كلية يتفرع عنها اليسر ورفع الحرج، ونظرية التكليف والحكم، ثم خصيصة الصلاحية والإصلاح. وهذه القواعد متكاملة في العلاقة والتفاعل والتداخل والتساند والتوافق والترابط.

مفهوم الشريعة ودلالاته: فالشريعة في الإطلاق اللغوي تعني الشريعة والمنهاج، وفي الاصطلاح هي أحكام إلهية لهداية حياة الإنسان وهي ترتبط بالإحكام المنصوص عليها بالقرآن والسنة، والشريعة بهذا التعريف تفيد أن المسلم مكلف بالعمل بها بعد فهمها وفقهها ثم تنزيلها على واقع وفي جميع حركاته.

الخصائص الكلية للشريعة والخصائص التكوينية: ومن خصائص الشريعة أنها كلية حاكمية إلهية، وكذلك التجريد والعموم والشمول والعالمية، كما تختص بالوسطية والصلاحية والخلود واليسر ورفع الحرج، وبهذه الخصائص تكون الشريعة سائدة لعموم أحكامه وشمول مجالها وعالمية خطابها، وتتحرك صوب رفع الحرج عن الإنسان في كل زمان ومكان وفق عناصر خلودها.

أنا فيما يخص الخصائص التكوينية للشريعة فهي وحدة كاملة ومتكاملة، وتنظم العلاقات في أعلى المتطلبات، ولا تستثنى في خطابها أحد، كما أنها تخاطب الفرد



بالفروض العينية والدولة بالفروض الكفائية لإقامة الصالح العام، كما أنها تنظم العلاقات الدولية بمجموعة من الالتزامات والمعاهدات.

وبهذه الخصائص تكون الشريعة الإسلامية جملة واحدة تنتظم فيها جميع المكونات وتتسق في شبكة من العلاقات المترابطة. وتنتظم هذه الخصائص ضرورة في جماعة تحت سلطة تحفظ النظام بمؤسسات منتظمة تستمد أصولها من الشريعة، لتحقيق بذلك السمة النظامية في كل شيء في إطار تصاعدي كنظام القيم والأولويات والوسائل والأدوات. وبهذا تتحقق السمة التوازنية في كل المجالات. وهذا الخصيصة تحرك عناصر التفاعل والتوازن بين نظريات الحق ونظريات الواجب من غير فصل بينها، وتشكل العروة الوثقى التي ترعى حقوق الفرد والجماعة وحقوق الذات والغير والآخر، مما يجعل من الشريعة تتصف بالعدل ومراعاة المصلحة. والصلاحيية للشريعة كسمة عامة ترتبط بخلودها لمراعاتها مصالح الخلق في كل زمان ومكان، كما تعمل على الإصلاح كخصيصة تفاعلية بالواقع تحيي ما ندرس منها في الواقع المكلفين. كون البنية التكوينية من أهم الخصائص البنائية الابتدائية بدعاً من الاختيار ثم تحمل المسؤولية والالتزام وفق الطاقة والوسع، أداءً للأمانة المحققة لمقصد الاستخلاف عن طريق عقيدة التوحيد.

الخطاب الشرعي: الأصول وطرائق الاستثمار: من المسائل المهمة في هذه النقطة التفريق بين النصوص الشرعية والوسائل وطرق الاستثمار، كون مآخذ الأحكام منضبط لا يتغير، في حين طرق الاستثمار تتغير وفق الوقائع، وذلك باستنباط الحكم المناسب لكل الوقائع دون ايقاع الحرج أو سلب خصيصة الفاعلية للخطاب الشرعي بكل خصائصه ومميزاته.



القواعد الكلية للشرعة: قواعد تنظيم وتفكير وتدبير وتأثير: فالقواعد هي تلك القضايا الكلية التي تشتمل على الأحكام الشرعية المتشابهة، وهي أنواع: منها القواعد الكلية الأصلية كقواعد الفقه وفرعها، ومنها القواعد الكلية المشتركة، وغيرها كثير، وهي كلها مستنبطة من الكتاب السنة. وهذه القواعد الكلية تكون ضابطة للاجتهاد واستنباط الأحكام وفق ما قرره الفقهاء مثل القرافي وابن عرفة. وهذه القواعد الكلية تمتد إلى تنظيم التعامل الدولي وتنظم حقله وفق قواعد رفع الضرر وقاعدة الضرورة والمشقة والحاجة والعادة والعرف وقواعد الحقوق والعقود. القواعد الكلية الأصلية: وهي كثيرة مبدأها الأمور بمقاصدها... وخاتمتها الضرر لا يكون قديماً.

القواعد المشتركة: وهي تابعة للقواعد الكلية، مثل من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته... وختامها مع كثرتها حكم الوسائل حكم المقاصد.

وهذه القواعد صيغت بعبارات مقتضبة ومضبوطة تضبط سلوك المسلم وتقوم تفكيره وحركته وسعيه متفاعلة فيما بينها. وربط هذه القواعد بالقيم يكون على مستوى بالمعرفة، وهي تؤكد على القيم الأساسية المنهجية للوصول إلى الأحكام ذاتها، فالجانب المتعلق بالعمل من القواعد العامة الحاكمة ضمن البنية القيمية يمكن ترجمتها وربطها بمجمل المفردات التي هي مدخل للقيم. مثل ربط قاعدة إزالة الضرر بقيمة التوحيد في سياق الاستخلاف المندرجة تحت القيم الحارسة والضابطة والحاكمة للفعل الحضاري بكل تنوعاته وامتداداته.

أما ارتباط القواعد بالسنن كون السنن كليات عامة تحكم الحركة الحضارية عامة للناس كافة، وهي فاعلة على الكافر والمؤمن ولا تحابي أحداً في التعامل، في حين أن



القواعد لا تتعامل في البيئة التي تحكمها الشريعة، كونها ملزمة للمؤمن بها رغم عموم خطابها للناس كافة. وهنا يمكن القول بأن هناك سنن تختطب المؤمن بالأساس دون غيره، كسنة تحقق النصر بنصرة الله في كل المواطن.

أما ارتباط القواعد بالمقاصد العامة للشريعة مؤكداً ووثيقاً، كون ميزان المقاصد محدد في حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، والقواعد الكلية إنما تدور مع المقاصد حفظاً ورفعاً للضرر والحرص. وهذا الارتباط والتفاعل غاية في الأهمية في هذا المقام.

الشرعة وعناصر المدخل السباعي علاقات وتفاعلات: الشرعة ومدخل القيم: تعتبر القيم روحاً للشريعة ومبناها، كونها شريعة تحمل منظومة من القيم تشكل الأساس والقاعدة والدافع القاصد إلى كل ما يدبر الأمر في الاعتقاد، ويرسي عناصر العدل، وقواعد المصلحة في التشريع، وتكريم الإنسان كأولى القيم.

فالشرعية تهيب بأولي الألباب وتخاطب كل ما يجعل من تطريم الإنسان واقعاً وحقيقة، وتدعوه إلى التفكير والتدبر والتعقل والاعتبار هدياً وتشريعاً. وبهذه القيمة حققت الشرعة وصلاً بين الحياة والدين.

وارتباط الشرعة بالأمة ضمن عناصر هذا المدخل القيمي هي التي تحدد خيرتها واستحقاقها وصف الوسطية. وهكذا ترفع بالحضارة وعياً وتطبيقاً ضمن عملية بناء الحضارة المتكاملة.

فمن خلال ما سبق يمكن القول إن من خصائص الشرعة أنها كلية وعامة، وتكوينية بنائية، كما أنها أصولية وفقهية، قائمة على منهج نظر وتناول وتعامل في التعامل الدولي والعلاقات الدولية.



الشريعة والتعامل الدولي: إن فهم الشريعة وفق السياق القيمي يكون بالاعتبارات التالية: الخصائص العامة، وجوهر هذه الشريعة القائمة على التكليف والحكم، والقواعد الكلية المتعلقة بالفعل والتفاعل والفاعلية ما يجعلها عالمية وخاتمة للشرائع، وحكمة متصفة بالوسطية والصلاحية.

نموذجان للعالمية: عالمية الهيمنة والإذعان، وعالمية الاستخلاف، فالنموذج الأول من العالمية من خصائص الحضارة الغربية القائمة على المادة وسلطة قيمة القوة، وعالمية الاستخلاف من خصائص الشريعة الإسلامية، أو الحضارة الإسلامية القائمة على قوة القيمة، والتوازن بين ما هو روحي ومادي في علاقة الإنسان بالكون والوجود.

ثالثاً: القيم التأسيسية الحاكمة:

يعتبر نظام القيم هو عبارة عن إطار تجميعي يضم مجموعة من القيم المتعددة والمتنوعة متكاملة معا ومكونة لنسق واحد تتسق في العلاقة وذلك ضمن علاقات أساسية:

أولها جملة العلاقات التي تتسم بالاتساق والتكامل والتفاعل والتداخل، وثانيها، العلاقات التفضيلية وهي تتخذ شكلين أساسيين: قيمة المركز، وقيمة التصاعد وسلم القيم التصاعدي. وذلك من خلال ما يلي:

استطراق القيم: فالقيم الإسلامية تصدر من معين واحد لا تتناقض ولا تتضارب، وتصب في إناء واحد تستطرق فيه القيم على نحو فاعل فعال بحيث أن كل إضافة يزيد من منسوب القيم الأخرى.



نظام القيم في الرؤية الإسلامية: القيمة المركزية والقيمة العليا والعلاقات الأساسية، وخاصة المتعلقة بالعلاقات الدولية بشكل غير مباشر بدائرة التعامل الدولي؛ وذلك من خلال القيم السياسية كأحد عناصر التراث السياسي الفكري، فكل الحضارات الكبرى تتميز بثلاثة نظم متكاملة للقيم، كقيمة العدل التي تتفرع منها القيم السياسية.

التوحيد: القيمة المركزية التي لا تقبل التصاعد: في إطار علاقات التفاضل القيمي يبدو التوحيد قيمة مركزية تتمركز حولها باقي القيم وتتفاعل معها وبمديتها الحضاري ومن منطلق الاستخلاف المشبعة للقيم الأخرى، وبهذه المركزية فإنها تؤصل للقيمة العليا المتمثلة في العدل الإلهي والعدل البشري لتحريم الظلم مطلقاً. فالتوحيد بهذه المركزية قيمة تشند إليها باقي القيم بدءاً وعوداً، وذلك وفق السعي البشري والمحكوم بالقبول أو الرفض عند الله تعالى، وهذه الحركة فعل حضاري إنساني غايته العروج إلى رضى الله عز وجل.

مبدأ العدالة ونظام القيم السياسية في التراث الفكري الإسلامي: يعتبر مبدأ العدالة مبدأ أصيلاً يتحكم ويشكل جميع المبادئ الأخرى، وهو محور أصيل في نظام القيم السياسية، وهو مؤصل في القرآن الكريم والسنة النبوية. وهذا المبدأ يوجب عدم التمييز أو الحياد وإعطاء كل ذي حق حقه، ليشكل جوهرًا لنظام القيم السياسية في الحضارة الإسلامية تمثل نظامها وتسيطر على سلوك المواطن. والتعارض الواقع في الحضارات الأخرى إنما عائد إلى التحيز والازدواجية في العمل بالقيم.

القيم الحاكمة في منظومة المدخل القيمي السباعي: فالقيم الحاكمة هي التي تتأسس على الأصول العقدية، القائمة على التوحيد والتزكية والعمارة، وترفع



الأمة إلى أحقية الشهود الحضاري لكونها أمة القيم والدعوة التي هي وظيفتها العقدية والحضارية والاتصالية مع الغير وفق منظومة قيم التأسيس والقيم الكلية الحاكمة. والقيم بهذا المعنى مرتبطة بالسنن، وبالتزكية وسننها، وبالعمارة وسننها، وتتسم بذلك بكونها محكومة بالعدل الإلهي الذي ظلم فيها.

القيم الأساسية وأصول التعامل الدولي: إن القيم الأساسية المتمثلة في التوحيد وما ينشق عنها من قيم كالعدل والمساواة والاختيار والدعوة تنظم مجموعة من أصول التعامل الدولي، والتي هي كالتالي: فالتعامل الدولي هو حركة للتعارف، وإعطاء كل ذي حق حقه بالإضافة إلى الوفاء بالعهود، وترسم قيم التكريم الإلهي لبني آدم ورفض كل خطاب عنصري أو عسبي أو جاهلي، وترسخ قيمة حرية الاختيار في العقيدة، وتجعل من العلم كوسيلة ناجعة للإقناع والالتزام مع قيمة التعامل بالتي هي أحسن. وهذه الأصول المبينة للتعامل الدولي قائمة بالأساس على التوحيد ومنتظمة بنظامه. مما يجعل منظومة قيم الحق في مواجهة قيم الضلال في إطار التدافع الحضاري للقيم الإسلامية.

إذن فالقيم التأسيسية الحاكمة هي قيمة التوحيد والعمران والتزكية، وقيم وسيطة ناظمة كقيمة العدل والكرامة والأمانة والمساواة، وقيمة الاختيار والشورى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهناك قيم مولدة مثل الاستخلاف والعالمية والدعوة، وقيمة التعامل مع الآخر والتسامح والوفاء بالعهد والمعاملة بالمثل، وقيمة الأمن وسفينة الأرض.

وهذه ثلاث مستويات للقيم، قيم تأسيسية حاكمة، وقيم واسطة ناظمة، وقيم مولدة.



رابعاً: الأمة الجامعة ومدخل القيم:

الأمة الجامعة في دلالتها تعني جامعة على العقيدة ووحدة القصد والتوجه والغاية والهدف لارتباطها بالحق، وكل من كان على دين الحق يدخل في مفهوم الأمة الجامعة، خلاف مفهوم القوم والوطن والدولة والشعب، فالأمة مفهوم أوسع وأكثر غنى من هذه المفاهيم وأكثر شمولاً. وهو مفهوم تفرد به الإسلام في مقابل المفاهيم الأخرى المشابهة.

وعناصر الأمة الجامعة تتمثل في العقيدة الدافعة والشرعة الرافعة والقيم الحاكمة، وهي الموصلة إلى الأمة القطب، والأمة الجامعة والأمة الخيرية والأمة القيمة. وهي تحقق وجوداً وكياناً، وإطاراً فكرياً ومرجعياً، وقيمة فكرة الأمة أنها لا تموت، فهي بهذا الوصف كيان وحركة وإمكانات. فهي جماعة يسودها الإيمان، وهي جماعة تملك إدراكاً واحداً في كل ما له أصل بالدعوة الإسلامية. وثالثاً وتربط هذه الجماعات التضامن المطلقة، ورابعاً محور الوظيفة الحضارية لهذه الجماعة المترابطة.

فمفهوم الجماعة من أهم المفاهيم المرتبط بمفهوم الأمة، وأسس هذه الجماعة عقيدة تجمع، وإمام ينتظم أمرها ويقوم بتكاليفها، وعلم تحيا به، وعمل تقوم به، وأهل مشورة وخبرة يرجع إلى مشورتهم.

مفهوم الأمة الإسلامية والدولة القومية: فمفهوم الأمة سبق التفصيل فيه، أما الدولة القومية فهي قائمة على الوحدة القوم، وهو مفهوم حقه غموض واضطراب، بين أكثر من معنى بدون الإقليمية والعنصرية وانتهاء الوحدة بين دول القومية، أما الرؤية الإسلامية إذ تعتبر روابط مثل النسب والقوم والوطن، إلا أنها تتحفظ من



أصولها العصبية والجاهلية والعنصرية. فالأمة بهذا التصور إذن الفاعل الحضاري. فمدخل القيم يشكل محاولة في هذا المقام تحرك عناصر تأصيل نظرية للأمة ونظريات لفعالها وشهوده الحضاري. فعناصر الفعالية والتفعيل يجب ألا تقتصر على المستوى التنظيري، بل يجب تخطيها إلى نماذج مؤسسية جامعة وفاعلة. فالأمة يجب أن تستثمر إمكاناتها في التعامل مع مستويات العولمة المختلفة، واستثمار أوضاعها ونقاط ضعفها في سياق مصلحة عالم المسلمين اقتصاديا وسياسيا.

إن معادلات التأسيس القائمة على أن الاختلاف سنة، والتعدد حقيقة، والتعارف عملية، والتعايش ضرورة، والحوار آلية معادلة تتحرك صوب وعي الأمة بوسطيتها ووسطها ومجالات أدوارها الحيوية وفعاليتها.

الأمة الإسلامية وتصنيف الدور: أمة الدعوة وتأصيل العلاقات: فالأمة الوسط هو مفهوم تفاعل من خلاله الأمة مع غيرها كونها خير أمة أخرجت للناس، وهذه الخيرية، وهي أمة جامعة في كيانها، فاعلة في وسطها شاهدة في بنيانها وعمرانها الحضاري وهي بهذا أمة دعوة، وأمة إجابة. تتحرك كمفهوم تتحدد من خلاله العلاقات على تنوعها.

فالأمة الوسط هي الأمة القطب بين الأمم، وذلك من حيث محور جذب واستقطاب، وهي مصدر للتوازن بين الجماعات البشرية، وأمة وسط تحت على الاعتدال دون إفراط أو تفريط، وهي أمة قطب من حيث موازين القيم والأنظمة التي تقوم عليها، يوازن بين قيم الفرد والجماعة. كما أنها قطبيتها في التواجد الجغرافي الذي يعتبر امتدادا استراتيجيا وإقليميا وبشريا متصلا يتوسط المعمورة.

خامسا: الحضارة الفاعلة وقيم المجال:



إن مفهوم الحضارة في التصور الإسلامي يشتمل على ميزة خاصة بها، وهي الحضور والشهود، خلاف المعنى الذي يميز من خلال ابراز ما هو مدني وما هو بدوي. فهذه الخاصية يعطي لمفهوم الحضارة أفقا أرحب بما يتواءم مع الرؤية الإسلامية للمفهوم في شموله وارتباطه بحقيقة الشهود والحضور في الزمان والمكان.

وهنا تتميز الحضارة الإسلامية برحب مجالها وتفاعل قيمها في الأفاق وعبر الأزمنة المختلفة وذلك وفق القيم الكلية الحاكمة والتابعة كذلك. كون الإنسان في العالم حامل أمانة التي اختارها بنفسه، لتميزه بها عن باقي المخلوقات، في ماضيه وحاضره ومستقبله. وسيحاسب على هذه الوديقة التي سيردها يوما ما. وهذه الأمانة تحفظ بعبادة الله وتضيق بالشرك به، وهو ما يجعل من الحضارة الإسلامية تخاطب الإنسان أين ما كان بضرورة حمل هذه الأمانة دون الاختصاص بمجال معين، وبها يحصل الشهود الحضاري، وبهذه الميزة يمكن للأمة الإسلامية أن تتجاوز الأزمة الحضارية المعاصرة، كما أن الشهود الحضاري للأمة الإسلامية أحد دلائل قدرة على حفظ دينها شريعة وعقيدة، تماشيا مع قاعدة الصلاحية لكل زمان ومكان.

منظومة المفاهيم الحضارية وموضع الشهود الحضاري منها: حضارة الإسلام

في شهودها الحضاري فهي محصنة بمجموعة من القيم، منها الأمانة، والتسخير والشهودة والشهادة، وقيمة التكريم وغيرها مما سبق سرده من القيم، وبهذا التكامل لمنظومة المفاهيم لحضارة التوحيد يمكن تأصيل حقيقة هذا الشهود الحضاري بكل متعلقاتها وعناصرها وذلك في صياغة مفهوم حضارة متكامل وشامل ونموذجي يتفاعل فيه الإنسان والزمان والتراب. وتتفاعل القضايا لتنتج عقيدة الحضارة وحضارة العقيدة، وشرعة الحضارة وقيمة الحضارة وأمة الحضارة وأمة الحضارة وسنن الحضارة ومقاصد الحضارة. وبهذا التفصيل تكون الحضارة جامعة للوعي وللحضور



والعمران وتؤسس كيانها على عقيدة وعرى متفاعلة غايتها تحقيق الاستخلاف. كما أن هذه الحضارة تراعي السنن ومرتبطة بها ارتباطا وثيقا، سواء كانت هذه السنن تحذيرية من الانهيار والتدهور، أو انكفائها وعزلتها، أو السنن الإيجابية التي ترتبط بالشرطية في الفعل الحضاري المقترن بعناصر الوعي والسعي. كما أن هذه الحضارة مرتبطة بالمقاصد من حيث أصول العمارة وذلك إيجابا وحفظا لها وخاصة المقاصد الكلية.

مفهوم الحضارة والتعامل الدولي: قيمة العمران وعمارة القيمة: إن معالجة مفهوم الحضارة كقيمة ومترجمة للقيم وذلك بتحويل القيم إلى بناء وعمارة تمكن من النظر إلى التعامل الدولي، متفاديا مفهوم صدام الحضارات، وتجنب النظرة الثنائية المفرقة بين الدين والسياسة، وتجنب الثورة المعلوماتية العالمية وأثارها السلبية على الحضارة، وخاصة في خضم التواصل في العلاقات الدولية.

سادسا: السنن الشرطية القاضية وقيم السعي:

إن أسباب تقلب الأمم من حال العز إلى الذل، ومن حال التمكّن إلى الذل والهوان مؤصل في القرآن والسنة، بحيث أن القرآن دل وكشف كثير من سنن التحضير وقوانين حركة التاريخ والاجتماع، وذلك وفق نظرة سننية دقيقة، وقد اهتم بها كثير من مفكري الإسلام، وخاصة تعلق الحضارة بالسنن باعتبارها خطأ تحليليا وتفسيريا وتأصليا لمنهج النظر إلى الفعل الحضاري ومسيرته. وهذا ما جعل من النظر السنني للحضارة ولحركة التاريخ منهجا وجب دراسته ضمن علم مؤصل يؤسس لعلم السنن للبحث عن عناصر التوازن والتطور، وتفادي أسباب الهزيمة والذل والخذلان.



تعريف السنن: لغة تعني نهج الطريق وسنة الكتاب منهجه وطريقته، وقد وردت في القرآن سبع عشرة مرة، وفي الاصطلاح هي القوانين التي جعلها الله تعالى قوانين حاكمة ومسيرة للبشر والوجود كله خاصة حال الأمم السابقة، متميزة بالثبات لا تتحول ولا تتبدل وتخص الفرد والجماعة. وهي سنن قاضية تقضي على عالم الأحداث وتفسره بما يقتضي وذلك بوقوع أشراطها، وارتباط الحكم بالشرط وجواب الشرط.

الرؤية المعجمية للسنن والمنظور الحضاري: فالرؤية المعجمية للمفهوم توضح عناصر الارتباط واتحاد المعاني كما تشير إلى عناصر التمايز، وتبين أن هناك سنة حسنة وسنة سيئة، ويترتب على كليهما نتائج حتمية، وبذلك تكون السنة قانونا لا إراديا يجري على عموم الخلق ويسر وفقه الكون، ويرتبط بحركة الإنسان في المجال الحضاري زمانا ومكانا، كون الإنسان هو المرتكب للأسباب بعقله وإرادته واختياره بحيث يوجب تدخل سنة وفق ذلك الفعل.

تصنيف السنن: فمن خلال ما سبق يمكن تصنيف السنن وفق فعلها وتأثيرها ودأثرتها، **أولا** السنة القاضية التي تحكم جميع المخلوقات، وذلك مثل الولادة والموت والحياة وما هو في حكمها. ثانيا: السنة الاختيارية المرتبطة بمستوى إرادة الإنسان واستطاعته واختياره، والتي تعتبر محك التكريم الإنساني كحملة للأناة أو تضييعها.

فالسنن بهذا الاعتبار تتدخل في المجال الذي تتحرك في النفس المفردة، والاجتماع البشري وما ينتج من تكوينات اجتماعية وجماعية ومجتمعية، والتاريخ بما يمثله الحدث الماضي، والسنة الكونية التي تتعلق بالظواهر الطبيعية المشاهدة في إطار تأصيل معنى ميزان المعمار الكوني. فالسنن لارتباطها بالعمل تنقسم إلى سنن خاصة بالمعرفة، وسنن لنقيضها، وسنن لتدبير وسنن للتفكير وسنن للتغيير والتسيير،



وسنن تتعلق بالقوة والضعف, وغيرها من التفريعات. كما يمكن تقسيمها وفق لوظيفتها وتأثيرها وأدوارها, كما أن هناك سنن تحذيرية, وسنن بنائية, وسنن تحريك وهكذا.

الاستنادات الفلسفية لفكرة السنن: فالاستنادات الفلسفية لفكرة السنن ضمن الرؤية العقدية الكلية للإنسان والكون والحياة, وتفاعل هذه الكليات يكون محكوم بسنن, لارتباط السنن بالمجال الإداري ونظرية الكليف وقواعد الأحكام ومتعلقة بقيمة تكريم الإنسان وخلقها, وكذا بما اختص به الإنسان من خصائص الاختيار والعقل والفعل والإرادة. فالسنن من حيث هي قانون رباني يتعامل مع الساحة الحضارية بكل اتساعها, وبكل الأطراف بكل تنوعاتها وانتماءاتها, فهي لا تحابي أحدا. وهي بهذا قانون الله العادل فيا خلق, المؤثر في حياة الناس لا يحابي أحدا, والأهم بذلك تدور مع فعلها الحضاري إن سلبا أو إيجابا, إن عزا أو ذلا, قوة أو ضعفا, بمقدار فعلها ووعياها وتفاعلها وتفعيلها للسنن. وتكون السنن بهذه الفلسفة جميعا عملية تربوية تعليمية وتدريبية وتحصيلية.

حول مصادر السنن وإشارات لكيفيات استنباطها: إن تعلق القيم بالسنن يكون وفق السعي والتحريك هي المصادر المتعلقة بالسنن وكيفية استنباطها, كون السنن لا يلحقها النسخ في الشريعة الإسلامية, فهي كليات نص عليها القرآن الكريم في مجملها, وهي من كليات صول الفقه الحضاري الذي يجعلها بوابة لفهم الفعل الحضاري والمنتجة للعلاقات المتعددة بتنوعها واختلافها. وتهتم بالأفعال الإنسانية الكلية.



السنن: لبنة في مدخل القيم كمدخل منهجي: تعتبر السنن من المداخل المنهجية لترسيخ القيم، وتفعيلها في الواقع، كون السنن تدفع الإنسان إلى اكتساب العلم والمبادرة إلى التخطيط والعمل بعيدا عن الاتكالية والعبث والفوضى، وهي بهذا تساهم في تحليل الفعل الحضاري، وتدفعه نحو التفاعل الإيجابي، وفق القيم الكلية التي سبق الحديث عنها. وبهذا تكون السنن متماثلة للرؤية العقدية لوحدتها مصدرها، وتنظر بنفس المنظار إلى الإنسان والكون والحياة.

مشكلات حضارية: سنن الحركة والقوة والضعف والتقدم: من أهم المشاكل التي تتعرض لها الحضارة، مشكلة الضعف والعجز والوهن، وذلك عندما تتخلف عن السنن الإيجابية المكسبة لأسباب القوة والأفضلية، وذلك أن النهوض نحو التقدم محكوم بسنن إلهية مطردة، ولا ينبغي أن يلحقها الجهل أو التعامل معها بسلبية. ولتكتسب الأمة الإسلامية أو الحضارة الإسلامية صفة الشهود لابد لها من الانتقال من وضع الاستهلاك إلى موقع الانتاج والعطاء، لتكون صاحبة اليد العليا، لا السفلى تفعيلا لسنن الاستخلاف التي تصاحبها سنن الابتلاء التي تتبعها سنن التغيير في بناء النظم والمؤسسات.

ومشكلة المسلم المعاصر أنه يعيش مع وهنه وضعفه حالة من اليأس والجهل بهذه السنن التي تتفاعل مع الفعل الحضاري سلبا عندما يستهين بالسنن ويتحول إلى مستهلك لما تنتجه الحضارة المادية، ويتخلى عن الانتاج والفعل.

محاولة تصنيفية للسنن: التوصيف - التصنيف - التوظيف: إن تصنيف السنن يكون بارتباطها بالفعل الحضاري وتفاعلها فيما بينها، وعليه فهناك سنن كونية لها تعلق بالكون، وسنن نفسية لها تعلق بالنفس، وسنن اجتماعية لها تعلق بالمجتمعات،



وسنن بينية لها تعلق بالبنية، وكل المجالات الحضاري تخضع لهذه السنن سواء على مستوى المجال التربوي أو الاجتماعي أو الأفعال التي تدخل ضمن التقاليد والأعراف. وبهذا تكون السنن الإلهية ضد الحتميات المفروضة، ومفهوم العدمية، والصدق، والأسطورية والخرافة، كون هذه المفاهيم لا تنظر بمنظار العقيدة للكون، كما أن السنن ضد التفسير التجزيئي والتفسيخي.

فالمنظور الحضاري تجعل من السنن أهم مباحثه الكبرى وتقوم بها البناء والبنية والمسيرة والقيم الحضارية، والدفع والتدافع والتحدي والترف وغيرها من المفاهيم المتفرعة عن الحضارة. وبالتالي يمكن تصنيف السنن إلى سنن تحذيرية من الكوارث ونزول العقاب، وسنن تأصيل تبين أسباب اكتساب القوة والغلبة والازدهار، وسنن التحريك، وسنن التفعيل وغير ذلك من أصناف السنن المتعلقة بالفعل الحضاري وهي متصفة بالثبات.

كما المجال القيمي له سننه المرتبطة به، مثل سنن العدل والمساواة، والحرية والاختيار، وهو ما يفسره تطلع كل انسان مستعبد إلى الحرية والانعتاق من الأغلال. ومن السنن أيضا سنن القابليات التي تدفع الإنسان للبحث عن قابليات قبل عناصر التأثير، كونها تؤثر سلبا على الفعل الحضاري، كسنة قابلية الاستعمار التي تحدث عنها مالك بن نبي.

وهناك نوعا آخر من السنن، تتعلق بالفساد والتوهم والضلال، وهي التي يعمل عليها الذين يحسنون صنعا، وهذا يدفع إلى تفعيل التفكير وفق منهج سنني، يساهم في بناء العقلية وإعادة تشكيلها بما يؤصل لعناصر الفاعلية الحقيقية الغير المتوهمة ومنقذة من الغفلة واللامبالاة. ويصح علاقة الإنسان بذاته فكرا وشعورا وإمكانات



حضارية، ويصبح كائنا حيا وواعيا لوجوده نقادا ممحصا. وتحذره من الضغوط الحضارية الأخرى الساعية إلى ابتلاعه. والضغوط الحضارية الأخرى يمكن أن تكون سلبية ويمكن أن تكون إيجابية تدفع للمدافعة والبناء عوض الاستسلام والرضا بأمر الواقع كما تم قبول الاستعمار، والتخلي عن فكرة التحرك نحو البناء والدفاع.

إن الوعي بالسنن كمنهج للبناء الحضاري يجعل من الإنسان ينظر بعقله إلى ماضي والحاضر والمستقبل، في إطار رؤية عقدية تجمع بين ما هو كوني وما هو إنساني وزماني، دون إغفال قيمة الأمانة والتسخير والاستخلاف، الموجبة للقيم الأخرى التأسيسية.

السنن ودراسة العلاقات الدولية والتعامل الدولي في الرؤية الإسلامية:

مقدمات وتأصيل منهجي: إن تفاعل السنن في العلاقات الدولية من خلال الرؤية الإسلامية تنطلق من النقاط الآتية:

- ضرورة الفهم الكلي للظواهر: كون للربط بين الكلي والجزئي سننا تنفي عنه التجزيء والتشظير، وتسكين جزء دون آخر. بل تتفاعل بشكل كلي.
- ضرورة الفهم المتشابه للظواهر: ربطا بالسنن المتعلقة بالإنسان، والسنن المتعلقة بالأفعال الحضارية.
- ضرورة الفهم القياسي للسنن، وذلك وفق رؤية التكوينات والمنظومات والقدرات المولدة لها.
- ضرورة الفهم التقويمي للسنن: وذلك بالنظر إلى نهج السنن من حيث تقويم الفعل الحضاري، وتقويم فعل الإنسان من حيث القصور والتأثير، وغير ذلك.



ضرورة الفهم المستقبلي للسنن: من خلال الرؤية المؤصلة والمدققة في التدبير العميق، لاستشراف المستقبل، كون النظر في عواقب الأمور واعتبار المآل كلها تخدم المستقبل الأفضل. وهذه النظرة السننية المستشرف للمستقبل يلزم الأمة في تعامل مع العلاقات الدولية تراعي ما سيكون حالها في المستقبل، وذلك بمراعات أسباب القوة والضعف، وغيرها من التفاعلات والتدبيرات التي يتوجب عليها مراعاتها. لتفادي أسباب الفساد المؤدية للانهايار، والعمل على تطوير أسباب القوة والتحصن. وهذا التصور السنني يتيح إمكانات دراسة القرارات التأسيسية والاستراتيجية ومدى تأثيرها الفاعل في مجال التعامل الدولي. والخروج من آثر المفعولية إلى دائرة الفاعلية في العلاقات الدولية.

سنة التدافع وفهم حركة التعامل الدولي: مدخل للفهم ومقدمة للحركة: من خلال ما سبق يمكن القول إن سنة التدافع من السنن التي تؤهل الأمة للتدافع الحضاري كحركة فعل ممتد، وتيسير الفاعليات الكونية بمقتضى التسخير للعمارة الحضارة الكونية، كما أنها سنة تدفع بالحضارة الإسلامية إلى الاستثمار في مؤهلاتها المادية والمعنوية وابتكار ما يجعلها قوية في إطار التدافع الحضاري.

وسنة التدافع تعمل في مواجهة الطغيان الحضاري بكل صورته وإفرازاته في الاستكبار والاستغناء والاستئثار والاستخفاف، وهي تعمل لحفظ التوازن الحضاري، وذلك من خلال معادلة العمران في مواجهة معادلة الطغيان في مجال العلاقات الدولية. وكذا بفرض قيم التعاون والتعايش بدل قيم عنف والحرب.

الإنسان والفاعلية الحضارية: قيم الإنسان وإنسان القيمة كوحدة للتدخل: يعتبر الإنسان محور تفاعل القيم، وذلك كونه فاعلا حضاريا من خلال الحركة الإيجابية المؤثرة



المستثمرة كل القيم في الفعل الحضاري. فالإنسان فاعل حضاري بشرط تكريمه، وتسخير قدراته الحيوية في الفعل الحضاري، محققا للاستخلاف بحمله لأمان مستجيبا لشروط العمارة والبناء رغم الابتلاء الذي يدفعه لتفعيل سنة التدافع، من أجل امتلاك قيمة العزة، ويصبح الإنسان فاسدا في حال تخليه عن هذه القيم.

السنن وأصول الفعل الحضاري: من خلال ما سبق فالسنن تشتمل على جملة من الكليات المتفاعلة، وتشير إلى منظومة من القوانين والنواميس التي تحكم الحركة الحضارية العامة، وتشمل باقي المجالات، وذلك أن سنن الطغيان تبدأ من النفس فتنتقل إلى المجتمع، وتتجاوز ذلك إلى التعامل الدولي، ويخلد ذلك في التاريخ، عكس سنة التدافع القائمة على التعايش والتعاون، فإنها تحمل النفس والمجتمع على التوازن، وتشمل العلاقات الدولية.

الفعل الحضاري: السمات والخصائص: الفعل الحضاري ممتد زمنيا، ومتركم حركيا، وعملية تطويرية تدريجية تفاعلية، يسير ضمن رؤية محددة وهدف معين، ويؤصل للمعاني ويحيل إلى التعامل السنني، وفق منهج عدل، والسنن تحرك فيه عناصر التفكير السبب المنطومي لبناء الحضارة. وتعتبر الأسباب من المحركات الأساسية لهذا الفعل الحضاري، وخاصة في تشاكلها وتنازعا وتعارضا.

وعليه النظر للأسباب من حيث أثرها في الفعل الحضاري يعين بشكل كبير على تجاوز الركود والضعف، ويجعل الفعل الحضاري مستمرا غير متوقف، وناضج غير مأزوم. وتجعله فعلا من حيث تفعيل السنن الخاصة بالتدافع والعطاء.



والفعل الحضاري تحكمه مجموعة من السنن، بالإضافة إلى سنن التدافع، سنن التداول والإبدال والتعاون والاختلاف والتعاون، والتوازن وغيرها من السنن التي لا تعد ولا تحصى.

سابعا المقاصد الحافظة:

المقاصد جمع مقصد، والقصد استقامة الطريق، ويقال قصدت اي نحوت، ومنه الاقتصاد، وهذه المعاني اللغوية تدور حول الاستقامة والعدل، والتوسط وفي الاصطلاح تشير إلى الكليات الضرورية من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

مقاصد الشريعة الكلية وعملية الاجتهاد: فالشريعة في الأساس وضعت للناس ترمي بأحكامه إلى مقاصد دقيقة وبأدلة قطعية، وذلك بالاعتقاد الجازم أن الله تعالى لا يفعل شيئاً عبثاً. وهذا يعني أن الله تعالى عندما خلق الإنسان وأنزل الشرائع وخلق في الانسان قبول التمدن قصد في ذلك إلى الاستخلاف القائم على النظرة الواحدة التي تقوم على وحدة العقيدة، والغاية والمقصد، ولا يكون هذا الاستخلاف مثمرا إلا بمراعاة المصالح جلبا واستثمارا، ودفعاً للمفاسد. وبسبب قاعدة صلاح الشريعة لكل زمان ومكان، فقد فتح باب الاجتهاد للنظر في الوقائع وذلك بمراعاة مقاصد الشريعة، وهذا الاجتهاد لا يكون إلا بفهم المقاصد، والتمكن من الاستنباط من النصوص بناء على فهم المقاصد. وبهذا فالمقاصد الشرعية ومعرفتها مقدمة لازمة للاجتهاد، ولا يصح إلا بها، اتماما لفقہ الحكم والواقعة والتنزيل جميعا. وهذا ما يجعل من المقاصد في قلب عملية القيم الرامية إلى ربط الانسان بالعقيدة والأمة والفضائل الأساسية والحضارة والسنن.



المقاصد: عنصر تأسيس في المدخل القيمي وإسهام منهجي في رؤية التعامل الدولي: في سياق استعراض الفقه المقاصدي يمكن القول بأنها تنطلق من رؤية تشمل الإنسان والكون والحياة عمارة واستخلافا. وبهذا فالمقاصد في صلتها بالتواصل الدولي تسعى إلى إخراج الحضارات الأخرى من دواعي الهوى والفساد، كما هي مخرجة للمكلف من دواعي هواه وتحرر من الأضرار والأغلال. وبهذا تكون ذات صلة عميقة بالحضارة وعناصرها، والأمن وفعاليتها الاستخلافية في الفعل الحضاري. فيخرجها من الاختصاص الفردي إلى الاختصاص الجماعي بل والحضاري أيضا.

المقاصد: رؤية كلية ضمن المدخل السباعي: إن علاقة المقاصد بالقيم قائمة ومتفاعلة، بحيث أن المقاصد هي بوصلة المجتهد والموجهة له نحو مراعاة الصالح العام ومصالح الشريعة، ويستثمر ذلك لمعرفة كمال الخلق بالفضائل/ وكمال العقل بالمعارف، وكمال الدين بالعبادات، وهذه العناصر الثلاث تؤكد على عناصر المدخل القيمية. وهكذا دعمت المقاصد العلاقة بين النسق القيمي والنسق التشريعي، يربط بين معاني القيمة بين عناصر الالتزام الأخلاقي، وعناصر الالتزام القانوني. وبهذا الوعي فكل قيمة تعمل على حفظ ضرورة من الضروريات الخمس وإما حفظا للتحسينيات التي ترجع إلى مكارم الأطلاق، في إطار الفعل الحضاري، والعلاقات الدولية.

وهذا الفهم الدقيق للمقاصد كفيل بإخراج المسلمين من حالات الانقسام وأشكاله، كونها من أهم سبل التأليف الحضاري إذا فهمت بشكل دقيق وشامل.

المبحث الثالث: مدخل القيم: آليات التفعيل:



سبق الحديث عن تفعيل المدخل القيمي من خلال الدواعي وجملة من الآليات, وكذا انفتاحه عن الواقع الذي تتنوع تطبيقاته عليه, ليعطي لها السعة الاجتهادية واستلهاام الأصول الكلية التي يستند إليها هذا المدخل. وبدأت من خلال هذا التفعيل مجموعة من المسائل, أولها يتعلق بالناظم المعرفي, والثاني بالمجال التوليدي, والثالثة بالضابط المنهجي والرابعة تتعلق بقدرات التأصيل الجامعة والمحركة والخامسة تتعلق بالتحريك صوب المجال الحيوي لعمليات التفعيل بمجال السياسة والعلاقات الدولية.

أولاً: الجمع بين القراءتين (قراءة الوحي وقراءة الكون): من المسائل المساعدة على تفعيل القيم, مسألة قراءة الوحي وقراءة الكون, وبما أن أول آية في القرآن بدأت بأمر القراءة فإن القراءة تعتبر منهج يوصل إلى فهم الوحي والخلق في سياق التعليم بالقلم. وهذا الأمر بالقراءة له غاية وهي حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية وحملها جيلاً بعد جيل, ولا يكون ذلك إلا من خلال الفعل التربوي, وبالتالي فقراءة الوحي والكون بحاجة إلى فعل القراءة المؤدي إلى الفهم والاستنباط, وهذه القراءة لا تكون مثمرة إلا إذا كانت باسم الله الذي أنزل الوحي بعد أن خلق هذا الكون. وهذه القراءة الجامعة بين قراءة الوحي وقراءة الكون تدفع بالإنسان إلى الاطلاع على قدرة الخالق في خلق الإنسان وسائر المخلوقات والظواهر الكونية, ومعرفة نوع الوظيفة التي تحملها, والاستخلاف الموجب للإعمار والتسخير. والانكفاء على قراءة أحادية سيكون مخطئاً في تقديراته, وفي فعله الذي سيكون ناقصاً وغير كامل وسيقع في أخطاء قاتلة تدفع به نحو الهاوية التي سينكر من خلالها جميع القيم والسنن. والجمع بين القراءتين ستنتج حضارة متفاعل بينما هو غيب وما هو مشاهد, وستجنب الحضارة المزالق التي توجب تدخل سنن إلهية للعقاب.



ثانياً: الاجتهاد والتجديد آلية لعناصر التوليد الفكري والتجدد الذاتي: من أهم الآليات الموصلة إلى الجمع بين القراءتين هي عمليات الاجتهاد البحثي والتجديد الفكري، وتوليد قضايا فكرية جديدة، كما تملك قدرات يمكن استثمارها تفعيل القيم، كما أن هذه الآلية يمكن تجعل الفعل الحضاري على المستوى الفكري متجدد باستمرار، ومتفاعل مع الوجود بمنظارين اثنين. فالاجتهاد البحثي والتجديد الفكري هما عمليتان تولدان عناصر متجددة ضمن أصول البناء العقدي والقيمي والسنني. كما أن هذا الاجتهاد يمكن أن يكون على مستوى البناء العقدي وتحويل العقيدة لحياة حضارية كاملة، وتجديد النظر للشريعة باعتبارها عمليات وآليات وفق المستجدات الوقائعية والكونية. كما أن هذا الاجتهاد يجب أن يطال جميع المجالات بما في ذلك القضايا الكبرى للأمة، وإخراج الفقه من المربع الفردي إلى فقه يشمل حركة وفعل الأمة أو فقه الأمة، كون مفهوم الأمة مفهوم جامع يجب الاعتصام بحبلها جميعاً. ليشمل العمران والاقتصاد والسياسة والفكر والثقافة، وحتى الفعل الحضاري المتماشي مع السنن.

ثالثاً: الضابط المنهجي وأصول عملية الاجتهاد الحضاري: يعتبر الضابط المنهجي لهذا الاجتهادي الحضاري بمثابة الحارس والموجه، لتفادي الانحراف في الآليات الأخرى عن الفعل والتفعيل، وفقه النظر يشير إلى الإمكانيات التي تحدد رؤية التأسيس وإمكاناتها التي تضم عمليات فرعية مشتقة أهمها: التعرف على أصول النظام المعرفي، وكذا إلى مناهج النظر في ضوء ارتباط أصول الفقه بالفروع، والتعرف أيضاً على منظومة المصادر التأسيس ومصادر الخادمة، وعلوم المقاصد والغايات، وغيرها من الاعتبارات الأخرى لهذا الفقه في سياق بحث الظاهرة الدولية بكل تشابكاتهما.



أما فيما يخص فقه الواقع فهو سياق مهم ضمن سياقات البحث العلمي لدراسات الظاهرة الاجتماعية والسياسة الدولية ضمن مجموعة من الأليات والقواعد للوصول إلى التغيير الحضاري. وهذا يدفع إلى تأسيس لعلم فقه الواقع الحضاري، وتحديد عناصر الالتزام دون إهدار العلمية والمنهجية. وذلك من لتجديد علاقة المسلم بالآخر، وإعادة بناء الجسور في شبكة الاتصالات الثقافية والحضارية.

دراسة فقه الواقع رؤية معرفية وذلك من خلال نظرة متفحصة للواقع وحقيقته وعناصره وكيفية فهمه، وتشريح عناصره ووصفه.

فقه الواقع وعملية الاجتهاد، وذلك لتخطي التقليد الذي جمده عليه المسلم وتبلور في أوضاع وأزمنة وأمكنة مختلفة تتحكم في عقل المسلم، فالاجتهاد في اعتبار الواقع تجعل جملة الأفعال الحضارية ذات مصداقية في نظر الأمة وفي الواقع والحياة، وذلك لتأطير الجماهير حتى تعتنق قناعات أخرى مغايرة. وهذا ما يدفع بالباحثين في مجال الدراسات الإسلامية بوجه عام معالجة المسائل المتنوعة المرتبطة بوقائع الحياة المعاصرة على هدى من أحكام الشرع ومقاصده وعدم الاكتفاء بالوقوف عند التعميمات والقيم الأساسية. كما أن فقه الأولويات يشكل محورا أساسيا في تجديد الاجتهاد، بمراعاة فقه الواقع، وكذلك فقه الحال، وفقه المجال، وفقه المال.

كما أن مراعاة هذه الأحوال والظروف لها دورا أساسيا في تحديد الأولويات، والأولويات الاجتهادية نسبية ومتغيرة ومحداتها كثيرة. منها ما يتعلق بالشخص، ومنها ما يتعلق بالحركة، ومنها ما يعود للطاقة والامكانيات. وذلك وفق النقاط الآتية: مراعاة الظرفية لتنفيذ الأحكام الشرعية، ثم مراعاة الظرفية الواقعية كون المسلم يتحرك



في الواقع، ومراعاة الظرفية الشخصية كون الأعمال والواجبات تختلف من شخص لآخر جنسا ومكانا وزمانا وموقعا.

ومن أهم عناصر مراعاة الواقع إلى جانب الظرفية تأتي قضية الإمكانيات: الإمكانيات الفردية بعدم تكلفه ما لا يطاق، والإمكانية الجماعية، وذلك وفق الإمكانيات المتاحة، وما يوفره المجال من الإمكانيات. وفقه الواقع وفق هذا النظام الدولي بكل تفاعلاته وعلاقاته وبنياته وحركاته، وفقه الحال بما يشير إلى الواقع المباشر، وفقه الواقعة والآنية بتتابعاتها في سيرتها ومسيرتها.

فروض وأولويات العصر: فمن هذه الأولويات على المحدد الظرفي الواقعي فإن هناك أعمال تعتبر من فروض العصر وأولوياته مثل العناية بفقه المعاملات والعلاقات في إطار دراسات متأنية وفق الوسط والظرف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. وثاني هذه الفروض تنمية القدرات في إطار عناصر التنمية الحضارية الشاملة وثالثها الانطلاق من قاعدة الواقع في رؤية تعدد الكيانات الإسلامية باعتبارها حقيقة واقعة، وإمكانية تكتيل القدرات.

فقه الواقع والواقع الدولي: من خلال ما سبق يمكن القول بأن فقه الواقع من أهم العمليات التي يتولد عنها آليات ضمن عناصر التكامل، وفقه الواقع الدولي من المنظور الإسلامي له أصول ثلاث مستويات: أولا فقه الواقع المحيط بما تشكله البيئة الخارجية للفعل أو النظام الدولي. ثانيا مراعاة فقه الحال في التعامل الدولي، وكذلك مراعاة سياق الوقائع المتعلقة بفقه التطبيق وعمليات التنزيل، وأهم عملياتها وفق إطار المدخل القيمي. والمجتهد بهذا يكون ابن زمانه يسعى إلى بسط الدين على واقع الناس وتقويم مسالكهم بنهجه.



ومن المسائل المساعدة على فهم فقه الواقع والواقع الدولي، فقه المنهج: الضابط المنهجي: وذلك من خلال ثلاث حلقات أولها إمكانات التحويل المنهجي، وثانيها عناصر الربط والوصل بين المستويات المتعددة، وثالثهما تحقيق هذا الوصل والربط، وذلك يتحقق من خلال تفاعل فقه الواقع وفقه التنزيل وفقه النظر وفقه المنهج.

رابعاً: أصول الفقه الحضاري:

إن أصول الفقه الحضاري يحدد الهدف من الحديث السابق، وذلك من أجل ضرورة آليات التشغيل، وذلك لتأسيسه لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، وتشكيل منظومة تجمع بين الوحي والواقع في هذه العلاقات الدولية في المنظور الإسلامي. وقيام ذلك على القيم كمدخل لهذا التواصل الحضاري. فأصول الفقه الحضاري يؤصل لمعاني الفقه الحضاري ويعيد تعريف مفهوم الحضارة ذاته، ويبين عبقرية الاستيعاب الحضاري، وأسس الوجود الحضاري من ساحة حضارية وفعالية وهيكل حضاريين، وبناء وعمارة الكيان الحضاري والسلم الحضاري. ويحرك الطاقات لانبعاث الحضارة الإسلامية في ضم المعتزك الحضاري. ويقوم هذا الفقه على الاستيعاب والنظر والإدراك والسلم الحضاري. ومنهج النظر في أصول الفقه الحضاري يكون جامعاً للعناصر اللاتية: النص والفعل والواقع، أو الوحي والإنسان الفاعل والمكان والزمان في الساحة الحضارية. وتكون هذه أصول النظر التأسيسية لهذا العلم وفق قاعدة الأمور بمقاصدها.

خامساً: السياسة / العلاقات الدولية: مجال التفعيل:

تعتبر السياسة مجالاً خصباً لتفعيل العلاقات الدولية، والنظر في مجالات التفعيل باعتبار حدوداً سيادية بحكم التخصص قد تترك أثراً إيجابية، إلا أن الآثار السلبية تفوق



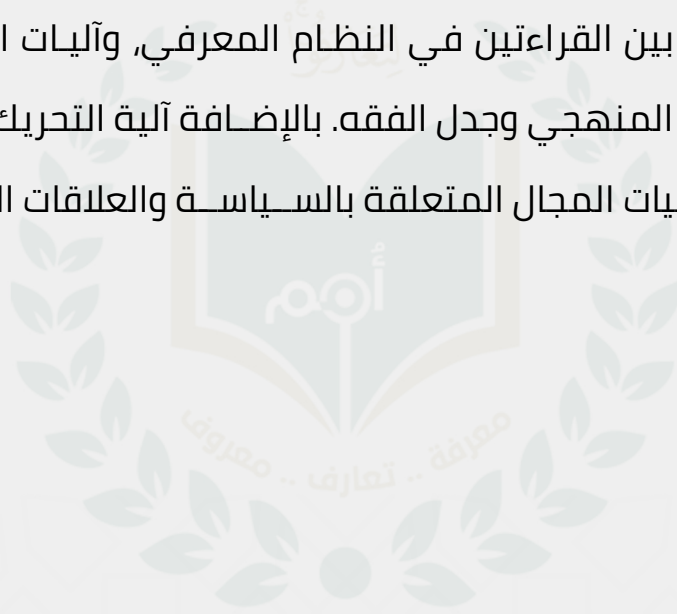
إيجابياتها. والسياسة كـمجال هو مدخل لتفعيل الآليات المختلفة والقيم باعتبارها دائرة أكثر اتساعاً من دائرة الدولي والعلاقات الدولية. والسياسة بهذا الاتساع تطرح تحد أكبر على الفعل، والفعل السياسي لعبة على درجة خاصة تتميز بعدم الوثوقية. بحيث قد تكون نتيجة الفعل مخالفة للقصد، وقد تتحول فيها الغايات إلى الوسائل. فالسياسة إذن بساطها لزج غير ثابت يستدعي كثير من الحيطة والحذر في مجال العلاقات الدولية والتواصل الحضاري. فالدائرة السياسية يسود فيها التفكير المغلق والتفكير الدوغمائي والمتعصب، وتتغذى بأساطير وبطموحات الفقراء، وبالتالي فهي في تفاعلاتها ونزاعاتها بين مصالح القوي وأيدولوجيات الفئات المتحكمة. وهذا حسب مفهوم موران، كون السياسة فعل يستبطن الصراع كقيمة تأسيسية وتتمحور حول فكرة القوة في دائرة التعامل الدولي والعلاقات الدولية.

أما السياسة في المفهوم الإسلامي فهي ليست إلا قياماً للأمر بما يصلحه، وترعى الصلاح وتبعد الفساد، كونها تنطلق من المقاصد الشرعية بحيث ترتبط بالمصلحة والإصلاح والصلاح، كمفاهيم أساسية. وهي بهذا الفهم ليست صراعاً بقدر ما هي رعاية متكاملة من قبل الدولة لشؤون الجماعة. وبهذا تتصف بالشمول وتخاطب كل فرد مكلف لتسخير شؤونه في حسن عمارة الأرض ضمن وظيفته الاستخلافية. وبهذا تساهم السياسة في عمارة الأرض، وتوفير الظروف المناسبة للعبادة التي خلق من أجلها، وتحقيق مقصد الاستخلاف.



وهنا تتفرع السياسة الشرعية إلى قسمين، سياسة الانسان نفسه وبدنه وما يختص به، وسياسة غيره من رعيته وأهل بلده. كما أن رؤية السياسي قد أثرت تأثيرا كبيرا في رؤية الدولي، وحقل العلاقات الدولية بكل تكويناته وتسمياته المختلفة، والرؤية بهذا المعنى يحرك تفعيل مفردات منظومة المدخل القيمي من جانبه تفعيل هذه الآليات التي تتحرك ضمن هذا المجال. كالاتمام بجماعات السلام، والحفاظ على البيئة، والجماعات المضادة للتجارب النووية.

خلاصات: حول تكامل الآليات وتفاعلها وآثارها المنهجية؛ وذلك من عملية التفعيل، تلك الآليات المتعلقة بالتأسيس والتفكير والتسيير والتطبيق. وهذه الآليات قائمة على أصول الجمع بين القراءتين في النظام المعرفي، وآليات الاجتهاد والتجديد الفكري، ثم الضابط المنهجي وجدل الفقه. بالإضافة آلية التحريك المتعلقة بأصول الفقه الحضاري، وآليات المجال المتعلقة بالسياسة والعلاقات الدولية وهو المجال الحيوي للبحث.



الفصل الثاني:

مدخل القيم ونماذج التشغيل:

سيتناول هذا الفصل مجموعة من النماذج التشغيلي لمدخل القيم، أولها ما يتعلق بتأسيس العلاقة الدولية، وثانيها يتعلق بإعادة النظر بالتقسيم: دار الحرب ودار الإسلام وما يشتمل عليه من التصنيفات، وثالثها أثر مفهوم الجهاد وأثر ذلك العلاقة بالآخر الذي يحمل مفهوم يوهم تنازع القيم مثل الحرب خدعة. والتأسيس لبناء مفهوم القوة.

المبحث الأول: نماذج التشغيل: التأسيس والتأصيل:

في هذا المبحث سيتم التركيز على جملة من نماذج التشغيل تهدف إلى تأصيل الرؤية وتأسيس المواقف، التي تتحرك ابتداءً من العلاقة والأصل الذي تستند إليه العلاقات الدولية. وبعد تأصيل نماذج التشغيل في سياق الرؤية الحضارية الكلية، ومؤثرات هذه العملية.

نماذج التشغيل تكمن في ستة نماذج تدفع صوب التأصيل والتأسيس:

أولاً: إشكالية تأسيس العلاقة، وذلك من خلال تأصيل العلاقات بين المسلمين وغيرهم على الدعوة، كون العلاقات دولية في الإسلام تطبيقاً مهماً، وهذه الرؤية تجعل من القيم مدخلاً منهجياً للتشغيل والتفعيل كما تنسجم مع أصول العقيدة وحقائق الشريعة وفضائلها لقيم التي تجعل حركة الأمة تكون هادفة إلى عمارة الحضارة، إلا أنها قد تلتجئ إلى الحرب في وضعيات محددة للدفاع عن حقها وقيمتها وعقيدتها، مما جعلها تعمل على تأسيس دارا للحرب. وذلك لا ينافي الرؤية الكلية



للحضارة الإسلامية، وذلك بتفعيل عملية الدعوة كمفهوم جهادي لتبليغ رسالتها التي تحقق من خلاله عملية قيمة الاستخلاف وذلك تحت واقع السلم الممتد، ولا تجنح للحرب إلا في وضعيات استثنائية. وعليه فالعلاقة مبنية على مفهوم الدعوة أساسا، لتحقيق المقصود الكوني استخلاف وإعمارا.

فتأسيس العلاقة وفق مجموعة من الأشكال التي تجمع بين العقيدة والقيم والسنن، والفقه وأصوله ومقاصده وفق المنظومة السباعية، ترجح أن تكون الدعوة تأسيسا للعلاقة وذلك ضمن فريقين، فريق يؤسس العلاقة على السلم، وآخر يؤسس العلاقة على الحرب. فالدعوة بالنهاية تأسيس عقدي وشرعة كاملة، وقيم ثابتة محددة، وذلك بتفعيل القدوة بما تحمله من قيم أكيدة.

حركة الدعوة كعملية جهادية هي حركة وعملية شديدة التنوع، وتحمل عناصر متعددة وتؤصل مجالات وتجليات تصب في إطار جملة الأفعال الحضارية بما يتناسب وأصول فهم الأحكام بالمعنى الواسع.

وفي مقابل الدعوة السلمية لا يجب أن تستند العلاقة بين المسلمين وغيرهم إلى هذه الحالة على الدوام والاستسلام لأنماط تعايش تفرض عليهم الظلم في العلاقة التي تتخذ أشكالا من علاقات تبعية الخضوع والخنوع والاستسلام والطغيان والقابلية للاستخفاف والطاعة، وغيرها من أشكال الاستسلام، بل للأمة حقه في الدفاع عن مكوناتها ومقدساتها وقيمتها من خلال الحرب اضطرارا، ويجب أن تكون هذه العلاقة الحربية وفق شروط كما للعلاقة السلمية شروطها. فالحالة الحربية الدائمة أو الحالة السلمية الدائمة كتأسيس للعلاقة بين المسلمين وغيرهم إنما يعبر عن حالتين ظرفيتين تتنافيان مع افتراض ديمومة أحدهما مع أصل الفاعلية.



ثانياً: تصنيف الدور: نموذج تصنيفي: وذلك بتقسيم الإسلام المعمورة وفق المدخل القيمي السباعي للمعمورة.

فهذا التقسيم الإسلامي للمعمورة كمفهوم حديث مقترح شديد الدلالة على القضية موضع البحث، ويتطلب ذلك معرفياً ومنهجياً وفقهياً وتاريخياً وفلسفياً وحضارياً. وهذه التصنيفات لا يجب أن تتخذ إلا في إطار الدراسة، وهذا التصنيف يكمن في دار السلم ودار الحرب. وهذا التصنيف والتقسيم لا يمنع من إعادة النظر فيه، من غير أن يحسب البعض أن ذلك انتهاكاً لحكم شرعي. كون التغييرات التي طالت النظام الدولي توجب إعادة النظر في هذا التقسيم. كون التصنيف يجب أن يراعي فكرة الصداقة والعدو وتوجب طرحاً شديداً للتنوع والتشابك ضمن منظومة الاتصال الدولي كان له القدر المعلى ضمن هذه العلاقات وخاصة وأن النظام الدولي يقسم المعمورة بالحدود التي تتبع النظرة الاقتصادية للعالم وعمليات الاعتماد المتبادل، ورؤى التبعية ومسالك الاستعمار الجديد. فالتصنيف الدولي للمعمورة قائمة على ما تتفاعل ضمنه من مصالح، وما تدره من مصالح للحضارة الغربية، في حين التصنيف الإسلامي يفرض عناصر رؤية حضارية سننية للبحث في قوانين التغيير. وأنساق تحصيل القوة بكل تنوعاتها بما فيها المجالات المعرفية، وبما يحقق التعارف والتواصل الحضاري، والبحث في سنن القوة والضعف.

التقسيم الإسلامي للمعمورة: المفهوم، الأصول - التطور: فالمفهوم هو ذلك التصور الفقهي ورؤية العالم عبر انقسامه إلى الإسلام من ناحية وغيرها من الوحدات والدور باعتبار الكفر والإسلام خارجها باعتبار الحالات وما يترتب عليها من مواقف وأحكام وسياسات من ناحية ثانية.



أما الأصول: تتمثل في تأسيس العلاقة وباستعراض الاتجاهات المختلفة ضمن عملية التأسيس، وفروعها: القائمة على السلم والحرب، والأصل الثاني الدعوة مع الكافر المعاهد. وهي تسمح بإمكانية الجمع بين التصنيفات المختلفة.

تصنيفات المعمورة وأصول الجمع بين التصنيفات المختلفة: رؤية منهجية: فالجمع بين التصنيفات المختلفة يكون بتشخيص الاشكالات المتكون من اختلاف معايير التصنيف وتعددتها، واختلاف التسميات التابع لمعايير التصنيف، تاريخية التصنيف والمدى والمجالات، معطيات الواقع المتجدد وأثرها على عمليات التصنيف، وغيرها من الاشكالات. والإجابة عن هذه الاشكالات، لابد من استحضار مجموعة من الوظائف والقيم، وذلك التصنيف على أساس الدعوة بحيث أن الأمة الإسلامية أمة دعوة، والغير المسلمة أمة إجابة، أو على أساس الحرب والسلم وذلك دار السلم حقيقة وحكما، ودار الإسلام حكما لا حقيقة ودار الحرب مع تصنيف أهلها من ذميون ومسالمون وحربيون ومعاهدون وستأمنون، وهكذا مع باقي التصنيفات وفق المدخل السباعي (العقيدة والشرعة، والقيمة، والأمة، والحضارة، والسنن والمقاصد. وتحت كل مدخل مجموعة من القيم المتفرعة ولمفاهيم التأسيسية. وعليه فالعالم دار واحدة من حيث الإنسانية والفطرة والمخلوقين، وداران من الرسالة والوظيفة، ومن حيث دار إسلام ودار كفر، ومن حيث السلم والحرب. وهذا التقسيم تتفاعل فيه مجموعة من العلاقات. تقسيم الدور في سياق مقارنة من منظور رؤية العالم، وخاصة من خلال أثره على فكرة الاعتراف الوجودي والشرعي، من أهم إسهامات الرؤية التصنيفية من منظور الإسلام للمعمورة ميزت بين النظر الشرعي والنظر القانوني الكامل.



وتقسيم الدور بين القانون الداخلي مع اتساق الرؤية الإسلامية في النظر لعملية التقسيم باعتبارها تصنيفات شرطية، وتصنيف متصلي وتغير التكيف، والقانون الدولي.

دولية القانون ورؤية العالم في المنظور الأوروبي المسيحي رؤية مقارنة: فالقانون بصفته دولي نشأ ليعمم لعناصر مركزية أوروبية على بقية المعمورة لتوسيع السيطرة في ظل قواعد قانونية تحمي قانون الاستيلاء وتسوغ لشعار أرض لا صاحب لها والقيام بعبء الرجل الأبيض كمسوغ فلسفي وسياسي توافرت له الأغذية القانونية التي تشرعن للاستعمار. وهذه الصفة تجعل من القانون الدولي قانونا عاما أوروبا لا يستفيد منه سوى الدول الأوروبية. وهذا الوصف يدخلها في وصف الأسرة الدولية مجرد أوروبا الغربية المسيحية، لهذا لا يعمل هذا القانون إلا لحماية هذه الدول الغربية. وهذا ما جعل الفقه الدولي يعطي تصنيفات لحضارته وفق بلاد مسيحية، وبلاد غير مسيحية، وبين الأمم الغربية والأمم الشرقية من ناحية ثانية، والدول المتحضرة والأمم المتوحشة من جهة أخرى. وذلك ما يعبر عن الإيديولوجية المتحيزة للقانون الدولي والجماعة الدولية، وربط ذلك الأمر في الإطار المقارن بتصنيف الإسلام للمعمورة ورؤيته للعالم يبين أن هناك فارق بين الرؤيتين وتضميناتها الفلسفية فضلا عن التصورات حول الذات. واعتبار هذا التمييز بين الجماعة الدولية الأوروبية وبين غيرها من المجتمعات والوحدات غير المسموح لها بالاشتراك في تلك الجماعة المغلقة التي قاموا من خلالها التصنيف المنغلق والمختص بالبلاد المسيحية الغربية المتحضرة.



التقسيم الدولي للمعمورة والواقع الدولي المعاصر: مراجعات وإعادة طرح: وذلك وفق المنظور القيمي بتجلياته السباعي وفق نقاط ثلاث: أولا التقسيم الدولي للمعمورة في الرؤية الإسلامية: الثابت والمتغير، ثانيا نهاية التاريخ وصدام الحضارات وحوارها، ورؤية العالم وتقسيم المعمورة، ثالثا: نموذجان للعالمية، عالمية الإسلام وعالمية الأخر.

ثالثا: نموذج تفسيري: المدخل القيمي والتعارض " الحرب خدعة":

القيم مدخل منهجي: رؤية لنفي التنازع والتعارض القيمي (الحرب خدعة) وذلك من خلال جملة من الخطوات، وذلك بتعريف منظومة الحديث الحرب خدعة، وعرض رؤية الحديث في سياقات متعددة ضمن السيرة النبوية، خصوصيات العمل الفني ومقتضياته وسننه، والتأويل ضمن المنظومات السباعية، رفع التنازع والتعارض القيمي المتوهم، رؤية الحالات الاستثنائية الأخرى.

فالحرب خدعة كحديث نبوي تبين أنها أحد الأشكال الثلاثة التي باح فيها الكذب كوضع استثنائي خروجاً على أساس من قاعدة الشرع التأسيسية المحرمة له المعظمة لأثر نشوئه باعتبارها أصل في الكبائر.

فالأنماط الثلاثة التي يجوز فيها الكذب المقصد فيها تحقيق مصالح كبرى، أولى هذه الحالات في علاقات الخصومة الهدف من الكذب فيها إنهاء الخصومة نهائياً وإعادة لها إلى العلاقة الطبيعية المتصفة بالتراحم والود، وثاني هذه الحالات في إصلاح العلاقة الزوجية الآيلة إلى الطلاق، وردّها إلى تماسكها واستمرار علاقتها الحميمة والطمأنينة. أما الحالة الثالثة فهي العلاقات التي تطورت إلى الحرب والصدام، حيث أبيضت الخدعة في هذا الوضع بقدر ما ينقذ الأرواح ورد العدوان والانتصار على الظالم.



والنظر في الحكمة الناظمة لهذه الأنماط في الإطار الناظم للكاشف والضابط نجدها ضمن قاعدة الأمور بمقاصدها وما تحققها من مصالح خيرية للأطراف.

الحرب خدعة يثير تصادم بين قيمة الصدق والكذب في العلاقات الحربية، ويجعل حكم الحرمة على الكذب مباحا في الحرب، مما يدخل بعض التشكيكات في القاعدة المرتبطة بعنصر وحدة القيم، وارتباط الأخلاقيات العامة بالأخلاقيات الخاصة. والضبط المنهجي في هذه الحالة في إطار رؤية العلاقات الدولية من المنظور الإسلامي وفق ما يلي: حالة الحرب يمكن دفعها بجملة المواقف والعمليات. التهيب بالقوة لخلق حالة من الخوف عند العدو ولو خداعا. لأن المقصد وقف الحرب الحاصدة للأرواح التي تتنافى مع مقصد العمران ومقصد حفظ النفس. وتحقيق مقصود إنهاء القتال إذا وقعت الحرب بإضعاف قوة الخصم القتالية في إطار ما يسمى عناصر الحرب العالمية. وعليه فإن للحرب قواعد وقوانين يجب استثمارها لتحقيق الأهداف بأقل قدر من الخسائر. وعنصر الخدعة من جملة هذه القواعد، ولا تدخل في إباحته في العلاقات التي لا حرب فيها ولا صراع.

فالحرب خدعة من المدخل التفسيري يملك قدرات تفسيرية تسوغه عند التنازع أو التعارض القيمي، وذلك من المنظور العقدي يكون ملتزما بأصول العقيدة العمرانية وتجنب الخراب المنهي عنه. وهذا يجد تفسيره أيضا ضمن رؤية منظومة القيم التي تحرك عناصر العدل كقيمة عليا. فالحرب خدعة من السنن الحربية تسعى إلى حفظ النفس والنسل والدين والعقل والمال.



خصوصية المجال وأصول التخصص في الفن الحربي: لفهم العبارة النبوية الحرب خدعة لابد من وضعها في المجال التخصصي بمقتضى العلم بأمر الدنيا في ذلك المجال وفق السنن المتعارف عليها والتي حصلها الإنسان بخبرته.

رابعاً: النسخ وبناء الرؤية للعلاقات الدولية في الرؤية الإسلامية: تعتبر قضية

النسخ من أهم الخطوات المنهجية للتعامل مع القرآن الكريم بصدد بحث العلاقات الدولية، وذلك بدون إفراط ولا تفريط، وخاصة ما يتعلق بآيات الجهاد، وقد ظهر فريق نسخ كل الآيات المتعلقة بالجهاد، ويخرج الآيات من وصف المحكم بالمتشابه وخاصة أية السيف في سورة التوبة، لإرضاء المجتمع الدولي، وهو منهج مخالف للمنهج السليم في التعامل مع آيات الجهاد المحكمة. وخاصة الرؤية الدقيقة للشاطبي والزرکشي والسيوطي، وسيد قطب وغيرهم. فالتيار المفرط في استعمال النسخ يتعارض مع المنهج السليم المتفق والمتمعمق في فهم مقاصد القرآن الكريم.

فالمفردتين في النسخ شوهوا مفهوم الجهاد بقولهم أن أية السيف في سورة التوبة نسخت كثير من آيات الجهاد، وذلك لقصور فهمهم المشوه لمفهوم الجهاد. كون الجهاد تختلف صورته من حال إلى حال، وآخر صورته جهاد القتال المضبوط بقواعده وضوابطه. كون الدعوة التي سبق الحديث عنها في محاور سابقة هي المنهج السليم لتبليغ الرسالة للآخر وليس القتال وحمل الناس على الدين، كون الإكراه ليس من الإسلام.

وفهم عناصر الرؤية الجهادية ضمن عناصر المدخل القيمي يكون من خلال الهدف الجهادي الذي يسعى إلى تحقيق مقصد الاستخلاف، وإصلاح أسباب الظلم المنافية للعمران.



فالجهاد وفق هذا الهدف حركة تقويمية تغيرية وتصحيحية، وتعتبر الاختيار الحر للإنسان وفي حركته المحررة له من الأغلال الحضارية المزخرفة والمترفة. والقتال ضمن الرؤية الجهادية خيار استثنائي، وتحريم العدوان والاعتداء، والغاية منه ليس استئصال الخصم بقدر ما هو صده عن الظلم، كون القتال ضمن هذه الرؤية له أطلاق يجب مراعاتها. والإبقاء على كل أصول استمرار العمران، والقتال ضرورة تقدر بقدرها، بمراعاة التأسيس والهدف والغرض والمقصود، ثم الخيارات بعد القتال تهدف ابقاء عناصر الوجود والحياة. والجنوح للسلم قطعاً لمادة القتال في حال توفر شروطه.

خامساً: مفهوم القوة: إعادة البناء (نموذج بنائي): يعتبر مفهوم القوة من مفاهيم حقل العلوم السياسية، ويطلق عليه علم القوة، وتوسع نطاق الاهتمام بهذا المفهوم في علم السياسة ليتصل بدائرة العلاقة بين الدولة والمجتمع باعتبار أساسية عناصره في العملية السياسية في مجالها الداخلي، كما أن له أثر في مجال السياسة الخارجية والدولية وذلك ضمن تفاعل هذا المفهوم بالقيم في تنظيم العلاقات الدولية وذلك بالتأثير في الرؤى والاستراتيجيات. وله جملة من الاستنادات الفلسفية تكمن إعلاء العناصر المادية في القوة، واعتبار الأصلح هو الأقوى في التحليلات المادية الداروينية، وبلغة من نيتشه درجة عبادة القوة حتى صارت هذه القيمة قيمة، وتتحرك ضمنها الحضارة المادية الغربية. وتطور مفهوم القوة مع مكيفيلي الذي فصل القيم عن السياسة، ليجعل من السياسة قوة يجب الحرص على تطويرها وامتلاك مواردها بكل الوسائل والطرق. وهنا تكون المصلحة من المفاهيم الكبرى التي تتمحور حوله القوة في العلاقات الدولية. وقد غلفوا هذه القوة بمجموعة من الشعارات المتمثلة في حقوق الانسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتعايش السلمي وغيرها من الشعارات، لحماية هذه الهيمنة بحجة القوة



من أي خطر يهددها. وبهذا تكون الحضارة الغربية المادية قائمة على قانون القوة المسوغ لقوة القانون، والتعامل الإيديولوجي مع القضايا ذات الطبيعة القانونية والفنية، والتأويل للمفاهيم بما يحرك عناصر قوة الشرعية الدولية، ومحااربة الإرهاب وغيرها من السلوكيات التي تصاغ في سياق البغي بالكلمات. وعليه فالعنصر المفاهيمي المغلف به مفهوم القوة هو السلطة والنفوذ الصراع من أجل السلطة، وغيرها من المفاهيم. وهذه المفاهيم تؤسس للعنصر النظري للنموذج المعرفي التي تقوم عليه القوة.

ولمحاولة إعادة مفهوم القوة وفق منظور إسلامي يجب تشخيص موطن الأزمات، التي تعبر عن أغراض متعددة وعوامل وأسباب الضعف والوهن عبر التراكم التاريخي، للتمكن من إعادة بناء أشكال القوة وذلك على مستويات محددة، وتفاعلات محددة، وعلاقات متينة. وتجاوز أزمة إدراك المفهوم ضمن العلاقات مع الآخرين لتجاوز حالة الضعف في العلاقات. ونقل مفهوم القوة من مفهوم الحضارة المادية إلى الحضارة الإسلامية يجب أن يكون منضبطا وخاصة عند تحريك خصوصيات الأوضاع والمواقف والحالات تجنباً للتقليد الأعمى، وثقافة الاستهلاك للتنظيرات الغربية القائلة بنهاية التاريخ، وصراع التاريخ المنافية لمهمة الاستخلاف والعمران ومهمة الدعوة إلى التوحيد. فالاستعمالات الغربية للقوة شكلت مجموعة من الأزمات يمكن اعتبارها من أهم الدواعي الدافعة لإعادة بمفهوم القوة وذلك وفق المسارات الآتية: أولاً إعادة النظر في المفهوم من العناصر والمستويات والأشكال، والقدرات. والمسار الثاني يتعلق بالعمليات المرتبطة برصد عملية بنائية من خلال الاستنادات الفلسفية، والواضع والحمل والنقل والاستعمال، والمسار الثالث يتعلق بوسط المفهوم



وسياسته الخاصة وعلم اجتماعه الخاص، وغير ذلك من الاعتبارات، والمسار الرابع بحث العلاقات المرتبطة به ومعرفة الثابت والمغير في المفهوم.

فهذه المسارات ترسم خريطة تفصيلية لمفهوم القوة، وترصد مواطن القصور المنهجي والخلل في بنية المفهوم والنابع من القدرات أو العمليات، أو العلاقات أو الوسط المؤثرة في بنية المفهوم وحركته. وتوجب النظر في المخزون القيمي ومفهوم القوة، ومعادلات القوة، وعلاقة الحق بالقوة، والعدل بالقوة.

آلية المدخل القيمي وإعادة بناء مفهوم القوة: يعتبر المدخل القيم من أهم عناصر بناء مفهوم القوة وذلك من خلال استحضار الرؤية العقدية، واستحضار القيم الأساسية التأسيسية، والنظر في علاقة الشريعة بالقوة. واستحضار خصائص الأمة الوسطية والخيرية والشهود كمحددات في بناء القوة، واستحضار مقصد العمران. واستحضار الرؤية السننية وفعاليتها، واستحضار المقاصد الكلية بحفظ كيان الضروريات والحاجيات والتحسينيات. وذلك سيؤدي إلى البحث في أصول الفقه الحضاري، والنظر للقوة وفق عناصر التحليل السياسي والتعامل الدولي.

وأما بالنسبة للإمكانات المختلفة لإعادة بناء مفهوم القوة تتمثل في الفكر السياسي من جملة مقالات الماوردي في تأسيس النظر على البيئات والميزان والعدل، ومواجهة الظلم والاستخلاف والتدافع والعمران، في مقابل الطغيان والبغي والعنصرية، وغيرها من المفاهيم الغربية. فالقوة كحقيقة استخلافية تحرك الفعل الحضاري العمراني والفعل الحضاري العمراني، والقوة في الاسلام عمران لا طغيان. وقيمة القوة لا تعني الهوان والوهن والتخلي عن أصول وإمكانات القوة. والقوة بهذا المعنى ليست تبديدا للطاقات، ولا تبديدا للمقاصد والغايات، والقوة بهذا



المفهوم يعيد تعريف مفهوم السياسة إلى كونها عملية لرعاية الصلاح ضد الفساد. وبهذا البيان للقوة فهي فعل استخلافي ومخزون قيمي، وأن الجهاد وحركة الدعوة هو أهم تجل لاستخدام القوة في وضع الاستخلاف، وتقطع دابر الفتنة وحركة العدوان، وتسد سبل الفساد والافساد. وهكذا فالقوة والمصلحة والإصلاح حركات استخلاف تحقق المقصود من الأمانة والتكريم والاستخلاف والعمران والابتلاء والتدافع والتمكين والتداول.

سادسا: تحليل النصوص السياسية التراثية في حقل الفكر السياسي الإسلامي

في العلاقات الدولية: حول نماذج لرؤية النماذج الفكرية (عالم الأفكار والأشخاص) بالمعاونة مع النماذج التاريخية في عالم الأحداث. ففي هذا المحور سيعرض مجموعة من النصوص السياسية المتعلقة بالظاهرة الدولية والتعامل الدولي، كونها نماذج فكرية ترتبط بعالم أحداث تحرك جملة من الدراسات والمقاربات. وهذه النصوص منها ما يتعلق الفتاوى والنوازل الفقهية، والأحداث التاريخية، وكذا مأخوذة من آداب الرحلات، ومنها ما يتعلق بالعمران ونصوص مقارنة للأديان، وآداب القارات، ونصوص المعاهدات والمهادنات، والنصوص التأسيسية والمرجعية، وسيكون التحليل مركز على الجانب العقدي ورؤية العالم، والشرعة ونسقتها، والقيم والتحليل السنني والتحليل المقاصدي والعمراني وفق مركزية الأمة في هذا التحليل. وسيعتمد هذا التحليل على مناهج تراعي منهج المقارن وفق قراءة جامعة، ومراعاة السياق المتكامل للنصوص، واستحضار ترسانة من المفاهيم في القراءة التداولية، ورصد طبوغرافيا النصوص ومعالمها، ثم بيان العبارات المرجعية لهذه النصوص، وإخراج المسكوت عنها إلى ساحة التحليل في التعامل مع الآخر. وهذه القراءة للنصوص المختارة هي قراءة عالمية ومقارنة جامعة، وقراءة فاعلة. أولى هذه النماذج نموذج



العامري في الإعلام بمناقبة الإسلام، وهذا الكتاب يفصح عن رؤية العالم ورؤية الأخر الحضاري، ورؤية التعامل والعلاقات، واستدعاء كتابات مشابهة لتلك الكتابات في موضوعها، مثل كتاب الذريعة في مكارم الشريعة، الذي يؤصل لمفهوم السياسة وارتباطه بقيم الاستخلاف وغاية العمران.

إلى جانب هذين النموذجين هناك الفتاوى التاريخية والمعاصرة المتعلقة بحقل العلاقات الدولية، وذلك من خلال كتاب المعيار للونشريسي الذي يجعل النوازل موضوعا لدراسة العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: النموذج المقاصدي: نموذج إرشادي كيفية التشغيل (نماذج التحريك).

يعتبر النموذج المقاصدي نموذجا إرشاديا إلى تفعيل القيم في العلاقات الدولية، وذلك باعتبار النموذج المقاصدي يوجد عناصر تتعلق بالرؤية الكلية لرؤية العالم، كظاهرة سياسية عامة ودولية، وما يوفره من رؤية متميزة لحقوق الإنسان في الرؤية الإسلامية. ويوفر ميزان المصالح كأداة منهجية لتفعيل القيم. وتعتبر الفتاوى ضمن النموذج المقاصدي نموذجا للتشغيل الذي يحرك فاعليات التناول الجامع بين الأحكام والواقع وعمليات التنزيل والتفعيل، والمصالح باعتبارها حركة مقاصدية.



أولاً: مدخل النموذج المقاصد منهج تحليلي للظاهرة الاجتماعية والسياسية والدولية: فالمنهج المقاصدي هو أحد أهم التجليات في التفعيل والتشغيل لعناصر الجمع المتفاعل بين القراءتين، قراءة الوحي وقراءة الكون، وهي على مستويين في غاية الأهمية: المستوى الأول، الإسهام في العمليات المنهجية المختلفة على متابعتها وتداخلها، والمستوى الثاني النموذج القياسي والتسكيني.

من أهم مجالات الحفظ في المقاصد حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، وذلك بدفع الضرر وجلب المصالح. وذلك بمراعات الترتيب المقاصدي من الضرورات إلى الحاجيات وانتهاء بالتحسينيات. كون هذه العناصر تتداخل في مجموعة من المجالات المتعلقة بالمنهج التحليلي المقاصدي، والمنهج التفسيري لها، والمنهج التقويمي. التفعيل البحثي والمنهجي: إن تناول المنهجي للموضوعات المختلفة والقضايا المتنوعة والأحداث المتجددة من جهة أخرى إنما يكون بهذه المناهج: منهج نظر وتعامل وتناول وتطبيق وتكامل وتقويم كلها عناصر قد تتحقق مفردة أو مجتمعة أو بعضاً منها أو جميعها.

ومن المؤكد أن النهج المقاصدي يؤدي بالعقل المسلم إلى البحث في قضايا غاية في الأهمية مثل المصلحة الغايات والمقاصد، والصلاحية ودرء المفساد، والعلل والأسباب والحكم وغيرها من القضايا. وهو بهذا يرد الاعتبار إلى معاني الحكمة الكامنة والتعليل، وينظر إلى العلاقات السببية والخروج عن دائرة الحتمية المفرغة عدم الاقتصار على تناول الجزئي والتجزئي، عدم الوقوف عند فنيات البحث دون جوهره، التراكم البحثي في قضية المقاصد الشرعية، فهذه المجالات البحثية تقدم عناصر غاية في الأهمية تحقق أصول تعامل معرفي ومنهجي أهمها: الصلاحية



البحثية، والفعالية البحثية والقدرات العلمية واللياقة المنهجية، والأصول التنظيمية والسعة التفسيرية ومساحات الحركة والمرونة الفاعلة. وغيرها من العناصر.

هذه الرؤية من المؤكد أنها تكون إطاراً منهجياً نظمه شديد الفاعلية وعظيم الصلاحية وهو أبعد من ذلك من حيث تكييف بعض المواقف والأمر، الاختيار بين البدائل والتبني، ونهج الموازنة بين بديلين أو أكثر، ترتيب عناصر الأولويات. وهذا يستدعي مراعاة مجموعة من الأولويات: ضمن الحركة السياسية وصنع السياسات، والحركة الخارجية والمواقف الدولية، والسياسة الثقافية والعلمية، والأجندة البحثية وأهميتها. ووزن المواقف والفتاوى المختلفة، والكشف عن عناصر الافتقار والاستظهار في العودة إلى الشريعة والاستعانة بأحكامها.

كل هذه العناصر تزكي التظاهر المنهجي لما سمي بالمنهج المقاصدي المتجه إلى عناصر الظواهر المختلفة. ويحرك التعامل المنهجي في مسار يتسم بالنظرة الشاملة والمركبة والجدلية المتفاعلة. كمجال عالم الأفكار، وعالم الأشخاص، وعالم الأشياء، وعالم النظم، وعالم الحوادث، وعالم الرموز، والحفظ هنا يدور بجلب الإيجاب ودرء السلب على مستوى الحركي. كما أنه ليس على المستوى الحركي فقط، بل هو حفظ شامل وكامل يتمثل فيما يلي: الحفظ بالعلم والوعي المتعلق به، والحفظ بالممارسة بمقتضى العلم. ثم الحفظ بالحماية والدفاع، ومراعاة حق الغير في سياق مراعاة فقه الواقع والتفعيل السنني، ومراعاة الضروريات والحاجيات والتحسينيات وذلك وفق تحديد للمجال النوعي المتعلق بطبيعة الفعل سواء كان أصلي أو مكمل سواء كان عاماً أو خاصاً أو كان شاملاً أو جزئياً وإما فعل حال أو مؤجل.



ثانياً: النموذج المقاصدي وتنظير حقوق الإنسان: إن تعلق حقوق الإنسان وفق النموذج المقاصدي الإسلامي، يجعلها مؤصلة بالشريعة الإسلامية المستمدة من الوحي، والتي تتصل مباشرة بالفطرة الإنسانية التي فطر الناس عليها، وهو المشترك الحقيقي بين بني البشر، والاجتهاد وفق هذا المنظور يجعل مبحث حقوق الإنسان متسم بالصدق والكمال والخلود، لخلود الشريعة، كما تجعله صالحاً لكل زمان ومكان، ويراعي العلائق البشرية سواء كانت اجتماعية أو ثقافية وفكرية واقتصادية وسياسية. والحقوق بهذا المفهوم تشكل مجالاً لإعمال المصالح وحفظها في حق النفس والغير، والعدل الوسط غايتها بما يحفظ لها توازنها وتفاعلها.

الرؤى الغربية وحقوق الإنسان في الرؤية الإسلامية: أما فيما يخص الرؤى الغربية لحقوق الإنسان فهي قائمة على المصلحة، وما يقدمه هذا الإنسان من خدمات لمصلحة القوى المهيمنة دون النظر إلى كرامة الإنسان وغايته الوجودية، وقد انتقد الكثير من الباحثين في الإنسان الاعتماد على الرؤية الغربية للتأصيل لحقوق الإنسان، من حامد الربيع الذي دعا إلى اعتماد الرؤية الإسلامية ونظيرتها لحقوق الإنسان ودلالاتها المنهجية. كون المفاهيم الغربية أبرزت ثلاثة قضايا منهجية يحسن الإشارة إليها: قضية المفاهيم والتي تثير استخدام المصطلحات الشائعة في العصر الراهن، ثانيها عدم اعتبار مفهوم حقوق الإنسان وخبرته غربية فقط واستبعاد باقي المفاهيم الأخرى النابعة من حضارات أخرى. ثالثها أن الخبرة الإسلامية لها تصور الخاص لمفهوم حقوق الإنسان غير تابع ولا تابع للحضارة الغربية.

فالمبحث في حقوق الإنسان ضمن مجموعة من الحضارات، إنما هو بحث في التوافقات وتثمين المشترك بين الحضارات، والتعاون فيه وبحث سبل الاتفاق في المختلف فيه دون تحيز مبني على الظن، وكتحيز مجموعة من الاتجاهات حينما تدرس حقوق



الإنسان في الظاهرة والرؤية الإسلامية تتمثل فيما يلي: الاتجاه الأول ينفي بشكل قاطع لوجود رؤية لحقوق الإنسان في الإسلام، والرؤية الثانية تتمثل تبني رأي عدم وجود حقوق الإنسان أصلاً، وأما الاتجاه الثالث يتمثل في الاتجاه الذي يرى في وجود رؤية لحقوق الإنسان في الإسلام إلا أنها قاصرة وغير كاملة. والرؤية الرابعة تتمثل اتجاه لا يرى جديداً في حقوق الإنسان في الإسلام سوى عما يتفق مع الرؤية الغربية للحقوق. وهذه الاتجاهات جميعاً يشوبها قدر من النقائص المنهجية لأنها إما تبحث في المصادر الخاطئة لتؤسس حقوق الإنسان في الرؤية الإسلامية.

الرؤية الفلسفية لحقوق الإنسان في الإسلام: إن فلسفة الحقوق في الإسلام قائمة على العقيدة ومجموعة من الغايات والمقاصد، ومحكومة بمجموعة من القيم، كونها تشمل على رؤية شاملة وتصور يجمع بين الإنسان والكون والحياة، فضلاً عن تصورهما للألوهية والعلاقات فيما بينها يتأسس عليها نظرة معينة لحقوق الإنسان.

ويجمع مفهوم الإنسان في الشريعة الإسلامية بين ما هو مدني واجتماعي بطبعه. كما عقد الاستخلاف يقوم على أساس مراعاة حق النفس وحق الغير بحيث لا يفتئت أحدهما على الآخر. والاستخلاف يعني أن المالك الحقيقي والأصيل هو الله تعالى وجاء الإنسان ليرعى الأمانة التي حملها وجعل خليفة عليها في الأرض. وعليه فالنسق المعرفي التوحيدي متميزة لظاهرة الحقوق المتعلقة بالإنسان. كونها مستمدة من الله تعالى ومصدرها إلهي لا ينبغي التأسيس على غير هذه النظرة. وهذا ما يجعل منظومة حقوق الإنسان في الإسلام لا حياد فيه ولا ظلم ولا فئة ولا طبقية ولا تحزبا، بل الإنسان أمام هذه الحقوق مركزي ومكرم.



والإسلام يضمن للإنسان في هذه الحقوق يضمن له في كل حق واجب معرفة الحق، وممارسة القيام بهذا الحق، وواجب حماية الحق والدفاع عنه، بما يحفظ للحقوق كيانها واستمرارها ويوثقها.

مفهوم الحق وطبيعته في الرؤية الإسلامية لحقوق الإنسان: الحق في الرؤية الإسلامية مستمد من القرآن والسنة، ومن مصادر الفقه الإسلامي، ومصادر أصول الفقه التي عُنت بتقسيم الحقوق وتصنيفها. والحق في المعجم اللغوي ملازم للواجب، وقد اهتم به العلماء من الجانب اللغوي كونه لا يحتاج إلى تعريف لشدة ظهوره، وقد ناقشوه من جانب حق الله تعالى الذي يحقق تمثله الصالح العام للجميع، وحق العبد الذي يتعلق بالمصلحة الخاصة في التعريف الأصولي. وهذا التقسيم يعبر عن حق الفرد وحق الجماعة غايته تحقيق قيمة العدل والحرية والمساواة. وبهذا تتميز الرؤية الإسلامية عن باقي التوجهات التي تجعل الحرية كراس للقيم فوق العدل والمساواة، المتمثل في الرؤية الليبرالية، وجعلت الرؤية الماركسية المساواة في رأس الهرم.

مقاصد الشريعة العامة تأسيس للرؤية الكلية لحقوق الإنسان في الإسلام: تفعيل النموذج المقاصدي في تنظير حقوق الإنسان وهذا يعني تأسيس الرؤية الإسلامية لحقوق الإنسان فإنه من استقراء الأحكام الشرعية المتعددة، وذلك انطلاقاً من نص الشاطبي القائل " بتكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: ضرورة وحاجية وتحسينية. فالضروريات تقوم بمصالح الدين والدنيا على شكل متوازن لا فوضى فيه، والحاجيات مفتقرة إلى الضروريات وغايته رفع الحرج والضيق، والتحسينيات مفتقرة إلى الحاجي وهي تجنب ما تأنفها العقول ويتمثل في مكارم الأخلاق. وعلى هذه الضروريات شرعت لحقوق وواجبات



الإنسان لحفظ الدين ومقرراته ومقدراته، وحدوده وعقائده. وحقوق الله إنما تعمل على حفظ الدين والعقل والمال والنسل والعقل، وعلى ذلك تم تقرير الحقوق والواجبات تحت لفظ الحفظ.

حرك الحقوق والواجبات: وذلك بالانتقال الذي يؤكد التفاعل للحقوق والواجبات من طرف إلى آخر، أو من وصف لآخر، ومن حال إلى حال آخر، ويتبين ذلك الحراك في معنى الحق الذي يشير إلى تلازم الحق والواجب. وهو ما يفيد أن الحقوق والواجبات ذمة واحدة تقع على عاتق الإنسان ولا يمكن أن تكون حقوق دون التزامات. ولا العكس كذلك. وهذا قد يوجب الحفاظ على الحقوق أن تتحول بعض الأحكام من كفائية إلى واجب عيني إن تعرضت الأمة لانتهاك من قبل الغير، وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهكذا.

فكرة الحراك الحقيقية بنائية ضمن النظر لفكرة حقوق الإنسان تعبر عن انتقال المواقع وفقا للحال والمتغير والمتجدد في الواقع الفعلي.

وعليه فالفروض العينية هي في الحقيقة تحاول بناء الفرد الإنسان وصياغته ليكون لبنة صالحة في مجتمعه، وجعلت تنفيذ هذا الفرد في جماعة تفوق الإحسان ليجعل الأثر متعددا إلى الغير في الجماعة التي يحيا فيها ليكون فعلا محركا في الأمة بل وفي الانسانية أجمع، وفي المقابل تكون الأمة مسؤولة عن هذا الفرد في إطار التواصل فيما بينهما. وهذه المعاني تعني أكثر من حقيقة بالنسبة لنظرية حقوق الإنسان:

الأولى: التلازم بين الحق والواجب في الأداء والرؤية.

الثانية: التلازم بين حقوق الذات الإنسانية وحقوق الغير.



الثالثة: التلازم بين نهج التفكير في مسألة الحقوق الفردية والجماعية.

الرابعة: التلازم بين الحقوق المختلفة ضمن المجالات المتنوعة والمتعددة.

الخامسة: عناصر تحويل الحقوق في إطار القاعدة لا ضرر ولا ضرار.

السادسة: مؤسسة الحقوقية والوجوبية.

السابعة: ارتباط عناصر الحق والواجب بجوهر فكرة حدود الله. التعدي.

الثامنة: الحقوق والواجبات قد تتخطى مساحات العدل إلى مساحات أوسع وهي

الإحسان.

وهذه المقدمات النظرية تعني في إطار حقل العلاقات الدولية: تعمل على عملية التشغيل والتفعيل على مستويين العلمي والنظري والبحثي هو جانب لا ينبغي إغفاله، والحركي والواقعي والمتعلق بالممارسات الفعلية وإمكانات تفعيل المتسق معها. وتقويم المعوج عنها والمنحرف فيها.

وفي هذا السياق الجامع بين الناظم المعرفي والضابط المنهجي يمكن النظر إلى المداخل المتكاملة والمتفاعلة للإجابة على مجموعة من التساؤلات المتمثلة في معنى المقدمات النظرية والتنظيرية في إطار حقل العلاقات الدولية؟

أولا إمكانات التأصيل وعمليات التنظير: كثيرة هي مفاهيم تفرضها عناصر ما يمكن تسميته بمفاهيم الحضارة الغالبة. ثانيا تحديد فكرة الإنسان وعناصرها المتعددة وبما تحمله من مفهوم مركزي ضمن منظومة مفاهيم منظومة. ثالثا تحدد عناصر يمزج بين الفكرتين على سبيل الإضافة. رابعا تعي بعناصر علم الاجتماع المفهوم وعلم تاريخه، وفلسفته ضمن عمليات معرفية متكاملة، فتاريخ المفهوم جزء من ذاكرته.



وعلم اجتماعه يوضح العلاقات الكامنة حول تفسيراته وتأويلاته. وحول بروزه واختفائه. خامسا تؤكد أن هذه الرؤية الإسلامية تمتلك مساحة مهمة في البحث والمصادر، بحيث لها إمكانات تأصيل وتنظير، تملك التميز والاختصاص، ولا تفوت فرصة من خبرة إنسانية أخرى طالما اتفقت مع أصول الرؤية الإسلامية ومرجعيتها. وهذه الرؤية للعالم تنظر للعالم هي رؤية للإنسان في علاقته بالكون كمجال اهتمام وبالحياتة كفعل ممتد لذلك الإنسان استخلاقاً وإنماءً وعمرانياً. والرؤية الخاصة بالشرعة تختص بتحريك لفاعليات الخصائص ونظيرتي الحكم والتكليف والقواعد الكلية في آن، وهذه الرؤية الشاملة معنية بمراعاة القيم في حق الغير، فالقيم لا تتعلق برؤية عنصرية أو بحدود حضارية تراعي داخلها، بينما تستباح خارجها كما تفعل القيم الغربية. خلاف رؤية الأمة التي تتسم بالشمول والتكامل والفاعلية ضمن رسالتها الحضارية ووظيفتها العقدية والمعنوية التي تتمثل في الشهادة.

حقوق الإنسان: محاولة للتعريف: يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الحضارية الكبرى، وهو تركيب يتكون من الجمع بين كلمتين حقوق وإنسان، فالحق في الرؤية الإسلامية يرتبط بالواجب لزوماً وتلازماً في سياق نظرية التكليف، كما أن الحق من تلك الرؤية يتبعه أربع واجبات أساسية واجب معرفته والوعي به. وواج ممارسته والقيام به، وواجب حمايته والدفاع عنه. كما الرؤية للإنسان قد تختلف وتتمايز، فالإنسان ضمن هذه الرؤية مستخلف هادف إلى تأصيل كل عناصر العمارة الحضارية، وعلى هذا فإن التلازم بين تحقيق الإنسان وواجباته بغرض تحقيق المقاصد العامة والكلية، وتحقيق عمارة الأرض مما يؤكد مراعاة حق الذات والغير وحقوق الجماعة. مما يؤكد عناصر تكافل تحقق منظومة حقوق إنسان تجعل من التوحيد مركزها. محركا للإنسان لرعاية حقوقه، ومراعات حقوق غيره، عبر كل التكوينات الجماعية حتى



تمتد للإنسانية بأسرها. وبهذا فحقوق الإنسان في الإسلام ذات مفهوم إنساني واجتماعي واقتصادي وسياسي بعضها من أعظم مقاصد التشريع قوة وأعلىها مرتبة وفق الضروريات والحاجيات والتحسينيات. بدءً من حق الحياة كمفهوم أساس.

ثالثاً: النموذج المقاصد وبناء ميزان المصالح: إن بناء ميزان المصالح وفق النموذج المقاصدي، وذلك كون المصلحة ليست فقط سمة بنيانية في نسق الشريعة، ولكنها فكرة مضبوطة لا يطاولها الغموض الذي تتسم به الفكرة الوضعية في المصلحة، وذلك لمراعات المصالح الفردية، والمصالح العام، والمصلحة المتعلقة بالأمة. ففكرة المصلحة في تعانقها الحيوي وتفاعلها الجوهرى مع فكرة المقاصد، منهج التفكير المقاصدي، إنما تحققان فاعليات تأصيلية وتنظيرية ومنهجية وبحثية شديدة القيمة. فالمصلحة تشكل منظومة من المفاهيم إلى جانب الإصلاح والصلاحية والمقاصد كمنظومتين حاكمتين لأفكار مثل العرف والعادة والاستحسان وغيرها من المفاهيم الأصولية التي تدور حول تحقيق المصلحة والمصالح العام.

وبهذا فمفهوم المصلحة تعني المنفعة التي قصدتها الشارع لعباده من حفظ الضروريات والحاجيات والتحسينيات. وضوابطها ألا تكون متعارضة مع الكتاب والسنة والقياس الصحيح، وتعلقها بالمقاصد الكلية.

ترتيب المصالح والمفاسد: وذلك وفق معايير محددة هي كالتالي:

المعيار الأول: النظر إلى قيمتها في ذاتها، وذلك بتقديم حفظ الدين مقدم على حفظ النفس عند التعارض، وحفظ النفس مقدم على العقل عند التعارض وهكذا، وتقديم الضروري على الحاجي، والحاجي على التحسيني عند التعارض.



المعيار الثاني: النظر إليها من حيث مقدار شمولها، وذلك أن المصالح إن اتفقت في المصلحة يتم النظر إلى شمولها للناس ومدى انتشار ثمرتها. فيقدم الأعم على الأخص.

المعيار الثالث: يتأسس بالنظر إلى مدى توقع حصول المصلحة في الخارج أو في الواقع المعاش. وذلك كون الفعل تحدد مصلحته أو مفسدته حسب نتائجه في الخارج.

وعليه يمكن اعتبار هذه المعايير ميزانا للمصالح والمفاسد ومقياسا منهاجي تصاعدي في سلم المصالح، ويتضمن تحديد مقاصد الشريعة وبيان وسائلها وتدرجها، والتمييز بين تواجدها من أصلي ومكمل لها وتتبع أثرها ومآلها من حيث الشمول والعموم والاختصاص. مما يوصل إلى 480 حالة قياسية بإدراج الجزئيات المتعلقة بالوقوع والحادثات المتجددة وفق الوصف الشرعي السليم. وفي حال إذا اعتبرنا أن جلب المصلحة ودرء المفسدة يقترن بمجال العقيدة والفكر، والنظم والوسائل، والحركة والممارسة وفق ترتيب معين فيما بينها أن تطور هذا القياس بحيث يتضمن 1440 حالة قياسية تعكس امكانيات هذا المقياس.

توظيف مدخل المصلحة في دراسة التعامل الدولي: يعتبر مدخل المصلحة وتحقيق المنفعة مطلباً فطرياً لا مجال للخلاف حولها، بل الخلاف وقع في تقدير المصلحة ومقاديرها، وسبل تحقيقها، وبين التمييز بين المصلحة الشرعية والمصلحة الوضعية. والفارق بين المصلحتين هو وضوح المصلحة الشرعية وثبوتها وعدم ميولها نحو ميل النفوس والرغبات، في حين المصلحة الوضعية غير منضبطة، وذلك لاختلاف رغبات وأحاسيس وميولات طالبها، وعليه فإن المصلحة المعتبرة في التعامل في العلاقات الدولية هي المصلحة الشرعية المنضبطة، أما المصلحة الوضعية



فتعتبر الدين فرعاً من المصلحة وليس متضمناً لها وبالتالي تكون مصلحة الدنيا فوق كل مصلحة، خلاف المصلحة الشرعية التي مصلحة الدنيا محققة للمصلحة الأخروية.

المصلحة والمعيار الزمني: يختلف المعيار الزمني في المصلحة الوضعية والمصلحة الشرعية، بحيث أن المصلحة الوضعية تركز على المصلحة الدنيوية وهدفها مما يجعلها أي المصلحة متقلبة بتقلبات أحاسيس البشر، في حين تراعي المصلحة الشرعية ما هو دنيوي وتمتد إلى ما هو أخروي، وهو ما يجعل من الناظر يراعي الآثار الأخروية في نظره للمصالح الدنيوية. وهو ما يجعلها مصالحاً تعبدية، تراعي حق الله تعالى وحق العباد.

المصلحة والمحتوى: يعتبر محتوى المصلحة في الرؤية الغربية قائم على مقومات المادة، والتي يعود لها نفعها على الفرد خاصة، والمجتمع داخلياً وخارجياً. في حين قيمة المصلحة ومحتواها في الرؤية الشرعية لا تقوم على المادة فقط، بل هي تجمع بين المادة والمعنى، وتلبي احتياجات الجسم والروح في إطار النظرة التكاملية للإنسان، مما يجعل عناصر التقويم الاقتصادي أو المادي عليها سواء في حركة الإنسان أو المجتمع السياسية منها وغير السياسية.

ويثار بصدد قضية المصالح وارتباطها بدراسة الواقع عموماً والواقع السياسي بوجه خاص، ذلك المبدأ المعروف بسياسة الأمر الواقع في العلاقات الدولية الذي يجد تبريره تارة بالمصلحة القومية، وتارة أخرى بتحقيق الأمن القومي والدولي، ويختلط هذا كله بواقعية الإسلام مما يعني أن الإسلام لا يقبل الواقع على جميع علته، بل يعمل على تقويمه وفق الرؤية المتكاملة التي تجمع بين وحدة العقيدة والكون والإنسان، مراعية السنن والمقاصد في تنزيل نصوص الشريعة. وهذا ما يجعل السلم الدولي



مشروط بألا يمس القانون الأساسي للمسلمين، وإطلاق المصلحة القومية أو الاستقرار الدولي هي تفويضاً لدعائم السلم نفسها. كون هذه المفاهيم منطلقاً لانتشار العدوان والظلم يفرض مصالح تحت هذه التسميات التي توقع الظلم على الحضارات الأخرى، كون مفهوم المصلحة المرتبط بالدولة القومية الملزم بالحدود الإقليمية تنتهك مصالح الآخرين وتوقع العنصرية والحروب وهذا من أخطاء التنظير للمصلحة الوضعية. وعليه فلا غرابة من التركيز على المصلحة القومية في دراسات العلاقات الدولية، وجعلها القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وهذا المنهج يقوم على تحديد أهداف سياسية واجتماعية من التبريرات المفتعلة وغير الواقعية التي يتم اقناع بها الرأي العام في الداخل والخارج. وهذا ما يجعل مصالح الدول تختلف وتتنازع مما يجعل المصالح المشتركة غير مفعلة لتعرضها مع المصالح الخاصة لهذه الدول.

ولهذا يعتبر صياغة المصلحة بالاقتران على القومية هو قصور منهجي في اعتبار المصلحة العامة والمصالح المشتركة للمجتمع الدولي.

تأصيل المصلحة وتحريكها ضمن مجال العلاقات الدولية من منظور إسلامي:

وذلك بتحريكها وفق مجال العلاقات الدولية، بعدما تبين أن المصلحة القومية هي مصلحة محدودة بحدود الدول ولا تعمل في مجالات العالمية، وعليه فالمصلحة من المنظور الإسلامي وفق الرؤية المقاصدية التي تراعي حفظ الضروريات الخمس توسع مفهوم المصلحة في تجاوز الأفاق، وذلك من خلال عالمية الدعوة وبلوغها الأفاق لحفظ الدين، والاعتماد المتبادل في التجارة الدولية التي تعمل على حفظ المال، ومحاربة المجاعات لحفظ النفس وغير ذلك من العلاقات القائمة على أساس القيم.



رابعاً: المنهج المقاصدي: الفتوى نموذجا: تعتبر الفتاوى وكتب النوازل من أهم مصادر دراسة التراث السياسي الإسلامي عامة، والتراث السياسي المتعلق بالتعامل الدولي والعلاقات الدولية على وجه خاص، وتحليل هذه الفتاوى تحرك عناصر منهجية ومداخل ومقارنات مختلفة تتضح بها الأصول العامة لتحليل الفتاوى من جانب. ومن جانب آخر تكشف خريطة الواقع الكائن أُنذاك والظروف المحيطة بها.

ودراسة الفتاوى وفق هذا النموذج المقاصدي من المباحث المهمة لمعرفة التعامل الدولي في التراث السياسي. ومن النماذج المهمة في هذا المجال فتاوى حرب الخليج، وقبلها فتاوى الصراع العربي الإسرائيلي، وهي نموذجية كحالات دراسية تتعلق بأصول التعامل الدولي بكل مستوياته وتداخلاته. فالفتوى على مر التاريخ كانت متنوعة وموصولة بالشريعة ونواتها ومركزها، الا تلك الفتاوى العشوائية الفوضوية التي تكون تابعة للمواقف السياسية لتبرير مواقفها. وللجذر اللغوي للفتوى توجب دراستها وفق المسائل الآتية:

1. دراستها بكل عناصرها ومحيطها، وتعلقها بالنموذج المقاصدي.
2. دراستها في إطار مقارنات وموازنات بين الفتاوى، وجهات الاختلاف التي يترتب عليها اختلاف الفتوى.
3. تقويم وزن الفتاوى الخاصة بالأمة والأحداث المعاشة دون إهمال النماذج التراثية.

والحالة الإفتائية التي تتعلق بالأمة غالبا ما تقترن بعناصر بحث لمصلحة والضرر وحالات الضرورة، مما يؤسس لنموذج مقاصدي يقوم بثلاث وظائف مهمة:

أولاً: إمكانات صناعة الفتاوى المتعلقة بالأمة وفق المنهج المقاصد.



ثانياً: تقويم الفتاوى الصادرة باعتبارها بدائل في إطار الفتاوى المختلفة.

ثالثاً: تقويم الفتاوى في حالة تسييسها لتفادي الفوضى الإفتائية.

وبهذا يكون النموذج المقاصدي يملك إمكانات هائلة تتعلق بالعملية والحالة الإفتائية من خلال ما يلي:

إمكانات وصف الواقع الذي يشكل البيئة الكلية للفتوى.

إمكانية وصف الوقاعة وتحديد عناصرها ضمن عمليات تشريح الواقع لتحديد الفتوى المناسبة.

إمكانات تسكين الفتاوى وتكييف أوضاعها ضمن عناصر المجالات المختلفة والمراتب المختلفة.

إمكانات تحليل بنية الفتاوى وبيان أدلتها وطرائقها ومتحصلاتها ونتائجها.

ولتطبيق النموذج المقاصدي للإفتاء تعترضه مجموعة من الإشكالات وهي كآلاتي:

1. تعريف المجالات والمراتب المختلفة.
2. القضايا البينية بين المجالات المختلفة والمراتب.
3. الحراك بين المجالات والراتب.
4. وصف وتحديد وتعيين حالات التعارض بين المجالات والمراتب.
5. سعة المجالات والمراتب، وإمكانات استيعابها لعناصر الحفظ المتنوعة.
6. تعريف عناصر وشروط الضرورة.
7. تعريف عناصر وشروط الضرر.



8. إمكانات تسكين الفعلي للأحداث ووصفها في إطار الجدول المتعلق بالتسكين.
9. إمكانات التقويم الإفتائي.
10. إمكانات الكشف عن عناصر الانحراف بالفتوى.
11. دراسة بنية الفتوى وبيئتها.
12. عناصر الترجيح التابعة للفتوى.
13. دراسة ميزان الأولويات وتعلقها بالعملية الإفتائية.
14. النموذج المقاصدي وتحريكه ضمن الارتباط بعناصر الفروض الكفائية والعينية،
والحقوق العبادية وحق الله.

فهذه جملة من الإشكالات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في الإفتاء في المنظومة المقاصدية. ومراعاة لهذه الاشكالات يمكن دراسة الفتاوى التي أثارها حرب الخليج الثانية من حرب الفتاوى بسبب تسييسها، ودراستها وفق هذا النموذج المقاصدي تشكل نموذجا في هذا المقام يستحق الدراسة.

وبهذا يكن الربط بين النموذج المقاصدي والعملية الإفتائية فيما يتعلق بقضايا الأمة، والاستفادة من مدخل القيم السباعي.

المنظور المقاصدي: المكونات والمولدات والمكملات: مدخل للإفتاء، وذلك على أساس مكونات المقاصد المتمثلة في حفظ الضروريات، كملية تتضمن عناصر حفظ متوازية ومتتالية ومستطرفة ومتفاعلة، وذلك بدفع ما هو ضرر، وجلب المنافع والمصالح. كما يتعلق الحفظ بالمجالات كساحة أساسية للفعل الحضاري وإعمال القواعد المقاصدية وفقه المجالات.



فضية المجالات: تشير في هذا المقام العلاقة بين الافتاء عامة والظاهرة السياسية والدولية. وذلك من خلال تحديد المجالات ومفهوماتها وخاصة ما يتعلق بفتاوي الأمة. وكذلك ما يتعلق بتداخل هذه المجالات والتفاعلات التي تكون مع بعضها. ثم ترتيب هذه المجالات ترتيبا تصاعديا من التدرج الذي يكون من خلال حال افتراض حدوث تعارض. وذلك تفعيلا لعملية الموازنة والترجيح. وذلك بتقديم حفظ الدين ثم النفس ثم العقل والنسل ثم المال.

والعنصر الثالث: ضمن بنية النموذج المقاصدي هو ما يتعلق بالتصنيف والترتيب والوزن، وذلك فيما يتعلق بعوالم التفاعل الأربعة التي هي عالم الأفكار وعالم الاشخاص وعالم الأشياء ثم عالم الأحداث. فعملية الحفظ ووزن المجالات لا تكتمل إلا في إطار تكييف وفق ما يعتبر ضروري وحاجي وتحسيني.

النموذج المقاصدي ومنظومة ملذاته ومكملاته (شروط التفعيل وميسرات التشغيل): إن تفحص النموذج المقاصدي في أصوله الثلاثة الحفظ والمجالات والمراتب، يتبين كيف يولد عناصر أخرى لابد من التوفر على بحثها ومتابعتها كنظرية الضرورة ونظرية الضرر، ونظرية اعتبار المال، وعلم الأولويات. وأهمها نظريات الفقه المتكامل، والبحث في أصول الفقه الحضاري. وعناصر الاستراتيجية الحضارية، وكذا نظرية الحقوق العامة والتي تؤصل التفاعل بين الحقوق وحركاتها.

نظرية الضرورة: مدخل الضرورة يتساند مع داخل المصلحة أمر يقتضيه تكامل البيان. لارتباط الضرورة بميزان المصالح، كالاشتغال بالعلوم والصناعات التي تقتضيها مصلحة المسلمين.



ضوابط الضرورة: لتحقيق هذه الضوابط لابد من تحديد قواعدها لا تتخطى الحدود العامة لتحريم والإيجاب، وأولى هذه الضوابط أن تكون قائمة لا منتظرة وبعبارة أخرى أن تحصل في الواقع ويقع الخوف معها من فقدان ضرورة من الضروريات. وثاني الضوابط أن يتعين على المضطر مخالفة الأوامر أو النواهي ولا يكون دفع الضرر إلا بذلك. وثانيها أن تكون الضرورة ملجئه بحيث يخاف معه تلف النفس والأعضاء. وثالثها عدم مخالفة المضطر مبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية من حفظ حقوق الآخرين وتحقيق العدل وأداء الأمانات. وأن يقتصر فيما يباح تناوله للضرورة في رأي الجمهور من الفقهاء. وسادس الضوابط من حيث الزمن حالة تقديرية والا يتقيد المضطر بزمن مخصوص حتى يزول حال الاضطرار. والضابط السابع أن يكون الهدف في حالة فسخ العقد للضرورة هو تحقيق العدالة، وسابعها أن يحقق ولي الأمر في حالة الضرورة من وجود ظلم فاحش.

أما فيما يخص ما هو حاجي: يشترط لتحقيق معنى الحاجة تفهم مما ذكر من شروط الضرورة، ومن أهمها: أن تكون الشدة الباعثة على مخالفة الحكم بالغة درجة الحرج، والمشقة غير المعتادة. وثانيا أن يراعى حالة الشخص في تقدير الأمور الداعية للحاجة. وثالثها أن تكون متعبة ولا سبيل آخر للتوصل إلى الغرض المقصود، ورابعها أن تقدر الحاجة بقدرها.

نظرية الضرر: وتأصيل هذه النظرية راجع إلى أصل كلي " لا ضرر ولا ضرار" وأن ما انتهى إليه الفقه من أحكام في مناحي الحياة المختلفة والعلاقات والتفاعلات في ساحتها المعاملات إلى هذا الأصل. كما أن هذه القاعدة تنظر إلى حياة الإنسان لتدفع عنه كل ضرر قبل وقوعه والوقاية منه، وذلك بالتوقي والدفع والآثار والمآل. وذلك بقاعدة الضرر يزال. ومفهوم الضرر في الاستعمال الشرعي يتسع ليشمل الضرر



بنوعيه المادي والمعنوي، فالمادي ما يصيب الإنسان في حقوقه المالية والمادية، والمعنوي كل ما يتعلق بنيته وتوجيهاته المعنوية المتعلقة بعالم الأفكار والهوية. ورد هذه المضار بأحد هذه الأسباب: أولاً مجاوزة الإنسان في أمره حدود الله التي بينها، وحقيقة المجاوزة التعدي الاعتداء على للآخرين من حقوق أو رخص. وثانيها استعمال الإنسان ما له من حق أو رخصة على وجه الإخلال بمقصود الشرع. وثالثها إهمال الإنسان بذل العناية الواجبة عليه تجاه الآخرين بالتفريط فيما ينبغي لهم. كما أن الضرر في القرآن الكريم يشير إلحاق الأذى وإدخال الفساد على الآخرين من غير وجه حق.

وعليه: فارتباط الضرورة بالضرر أمر مؤكد، فالضرورة أصلها من الضرر لذي هو الضيق والحاجة، والضرر هو إلحاق مفسدة بالنفس أو الغير. وقطع المضار جانب أصيل من وجهي المصلحة، وهو مقدم في القاعدة دفع الضرر أولى من جلب المصلحة. كما ان التدرج في التعامل مع الضرر تنازلي الضرر يزال، ثم الضرر لا يزال بالضرر، ضم ارتكاب أخف الأضرار إذا تعارض ضررين.

نظرية المآلات: وهي نظرية **مفضية** إلى اعتبار المآل من المولدات من النموذج المقاصدي، وقد اهتم الشاطبي بها في تدقيقاته الكلية والفقهية في أمهات المسائل الأصولية، وذلك بضرورة الالتفات إلى العلل والمقاصد الشرعية سواء في العملية الاجتهادية أو على مستوى حرمة وصيانة الأحكام. وقضية المآلات لها تعلق بالمسائل الراجعة إلى المقاصد الكلية، ونجاح المجتهد في استعمال الكليات الأصولية موقوف على مراعاة الخصوصيات والنظر في المآلات. وكل عمل مفضي لمفسدة ظاهرة أو مناقضة مقصد شرعي فهو باطل. وقاعدة الذرائع عند الشاطبي انصبت على بيان علاقتها بفكرة المآلات وربطها بمقاصد الشارع في التكليف، والنظر



في مدى التزام المكلفين بالامثال لها والتقييد بمقتضاها. كما يجب مراعاة قاعدة مراعاة الخلاف والاستحسان، وغيرها من القواعد الأصولية الناظر في المآلات الرامية إلى التأسيس لرؤية مستقبلية للأفعال وسيرورتها.

فقه الأولويات: والعناية بهذا الفقه كما أكد العلوني هي مدخل من المداخل المركبة التي يتداخل فيها السمع والعقل. والعرف والتجربة والخبرة، وكثير من العلوم الاجتماعية والإسلامية التي يمكن أن تعين على تحليل الماضي وفهم الحاضر واستشراف المستقبل بمقتضى ذلك تحديد ما هو أولوي. وذلك من مداخل متعددة وتخصصات مختلفة. وهو من أهم شروط تفعيل ومسيرات التشغيل للنموذج المقاصدي. ولتي يجب مراعاتها في إطار العملية الإفتائية. وتصميم خارطة الأولويات الأمة يجب أن تتحرك صوب عناصر الاجتهاد الجماعي والمؤسسي والشورى البحثية والجماعية والتضافر بين الجهود والتخصصات والقيام بالدراسات المكثفة لسائر الجوانب الفاعلة والمؤثرة في حياة الأمة سواء السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، واستعمال سائر العلوم الإنسانية والاجتماعية أو رصيد الخبرات والتجارب الإنسانية.

الفروض التضامنية والتكافلية مما اصطلح على تسميته بفروض الكفاية: وهو من المباحث المتكاملة التي تشير إلى إمكانيات الحديث عن الأمة كيانا ومسؤولية وفاعلية، ومن عناصره الفقه المتولد عن ذلك أصول الجامعة في الأمة، بل التكافل الإنساني في إطار تطوير أصول لفقه السفينة، انطلاقا من حديث السفينة في التكامل والتعايش والوجود والتعارف والتكافل والمسؤولية.



ماذا يعني ما أوردنا بالنسبة للتعامل الدولي وأشكال التفاعل في حقل العلاقات الدولية: فالواقع الدولي يفرض عناصر تعامل بعضها يتعلق بالحالات والأطراف الفاعلة فيها، والوجهة والاتجاهات والهدف والمقصد، ومناهج النظر والتعامل والتناول، ومستويات التعامل والتفاعل والتسكين والتقويم.

فالنموذج المقاصدي التي يستند إليها أحداث التعامل الدولي وحالاته: الفتاوى والنوازل المتولدة عنه في إطار علاقة الظاهرة الدولية بالظاهرة الإفتائية أيا كانت طبيعتها أو حقيقتها في هذا السياق. ووفق الرؤية المقاصدية عند القيام بعملية التسكين لابد بدورها أن تتبع جملة الخطوات لوصف العمل: مجال الفعل (الخمسة)، حركة الفعل الحفظ، المستويات (فكر / نظم / حركة) طبيعته (المجال). السعة الشخصية (المجال الشخصي، السعة المكانية (المجال المكاني) السعة الزمنية، المجال الزمني.

الإفتاء بين فتاوى الاستظهار وفتاوى الافتقار: وهذا المجال يعتبر أهم عنصر لتشغيل النموذج المقاصدي، وبما يفرض عناصر جديفة في التعامل الإفتائي ويرفض الإفتاء الفوري والاستظهار والتبريري، ويرفض الإفتاء المقتضب في قضايا الأمة على الرغم من أنها تمس الكيان وتؤثر في كيان المعاملات والتفاعلات والعلاقات سواء داخل الأمة أو خارجها. والغرض من الإشارة الى هذه المعاني هو التأكيد كين تكون الفتوى مجالا لحروب الكلمات موازية لحروب فعلية على الأرض، وكيف تتحرك الفتاوى صوب المواقف المسبقة في إطار الانتصار لطرف.

المبحث الثالث: نماذج التشغيل: الفاعلية والمجال:

إن التركيز على نماذج التشغيل: ذات طبيعة معينة وهي تتحرك إلى الوسط والمجال، تتحرك نحو الواقع بكل امتداداته، كون الواقع هو ذاكرة تاريخية وأحداث



معاصرة، ومستقبل محل التدبير والاستشراف، والواقع كذلك داخلي وإقليمي ودولي. يشمل كامل المعمورة، ومتنوع الجوانب فهو اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي وحضاري.

النماذج التاريخية: سلبية وإيجابية في ضوء عناصر الحركة التاريخية، تشمل جملة العلاقات التعاونية والصراعية، والسلامية والحربية، وذلك في ضوء تفعيل وتشغيل لعناصر المدخل القيمي السباعي.

الواقع الدولي المعاصر: يمتد مجال الاهتمام الذي يتكامل مع دراسة عناصر الامتداد التاريخي، وخاصة وأنه تفجرت فيه أحداث كبيرة تختلف كما ونوعا وكثافة، وبدت الأحوال تتوالى تتوالى تتطلب الرؤية والموقف، وبدا من الأيسر أن تتجه الدراسات إلى الرصد من غير القيام بجهود تحليلية وتقويمية. وذلك من خلال عناصر المجال الثلاثة (الساحة التاريخية، والواقع المعاصر، والمستقبل الممتد)، تتحرك في إطار مدخل القيم لتتواصل في الذاكرة والفاعلية والاستشراف.

أولاً: النماذج التاريخية ومدخل القيم لدراسة التعامل الدولي: كفاءات التشغيل: يعتبر مدخل القيم لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام نسقا منهجيا ومعرفيا مفتوحا يستوعب الإمكانيات المنجية تتحدد من قيمة التاريخ التي تؤثر في الفهم السنني للتاريخ من جهة، والاعتبار بأيام الله من جهة أخرى. كما تعتبر العلاقات الدولية لعالم المسلمين، والعلاقات التاريخية والمعاصرة مجالا خصبا لإعمال فكرة النموذج التاريخي كآلية منهجية تمكن الباحث من جبر قصوره في الرؤية التفصيلية لتاريخ المسلمين الممتد.



النماذج التاريخية: وفق هذه الرؤية محاولة لدراسة الخبرة المسبقة في ظاهرة ما. وهي كفكرة منهجية تتعلق بالرابطة بين الأصول الفكرية وأصول الممارسة الحركية والعملية، كما أنها تنطلق من المعنى الوظيفي حينما تدرس أثر التصورات والأفكار والمفاهيم في عالم الحركة والممارسة. ومفهوم النماذج التاريخية يعتبر أحد عناصر بناء إطار الحركة السياسية. وهي تدور حول التغيرات التالية:

1. هو عملية مقارنة بين المواقف، موقف معاصر نسعى لمواجهته، وموقف تاريخي يسمح بفهم عناصر النجاح لمواجهة المتغيرات.
2. عملية اقتطاع للموقف، من حيث الواقع الحركي وإحالاته إلى متغيرات أصيلة وأخرى تابعة.

الموقف التاريخي والموقف الحركي المعاصر: فالأول يمثل إطارا كاملا للتعامل (الحدث مكتمل، حدوده واضحة، جميع مدخلاته ومخرجاته كاملة)، ليس هناك من قيد سوى تقييد ذلك بإمكانات المعرفة التاريخية. على عكس الموقف الحركي المعاصر التي لا تزال موضع التدبر والتوقع.

3. تقنين الخبرة التاريخية انطلاقا من علاقة السببية، التقنين بعبارة أخرى لا يتجه فقط إلى المواقف بل وكذلك إلى الخبرة، النجاح أو الفشل له مقومات، وكل نجاح له درجاته، وكل فشل له أسبابه.

4. هذه العمليات الثلاث حقيقة الأمر تتكون منها دورة كاملة للمنطق السياسي، فاكشاف المواقف والتأكد من مقومات التشابه، تفترض اقتطاع هذه المواقف واخضاعه لعملية البحث والتحليل، كذلك اقتطاع الموقف يفترض بدوره نوعا من المقارنة الذهنية التي وحدها تكون الخلفية الحقيقية لوحدته



منطق الحركة. وبناء إطار للحركة السياسية انطلاقاً من النموذج التاريخي يعني دراسة متعدد الأبعاد: مناقشة تاريخية لاكتشاف الواقعة، التأكد من صحة متغيراتها، تحليل سلوكي لتحديد الفعل ورد الفعل، وجعل التكرار إن وجد أساساً للإطار الفكري.

5. فكرة النموذج التاريخي نجد سندها من خلال التوجيهات القرآنية وهي تستند إلى رؤية مفادها أن كل حدث أو فعل حضاري يخضع لسنة عامة تنطبق على سائر البشر من خلال الفهم الصحيح للعلاقات السببية، والحقيقة الشرطية. وذلك بالاعتبار من المواقف التاريخية الماضية والاستفادة من خبرة الأقدمين. وهذا النظر الاعتباري يساهم في إغناء الدرس السنني ويكون مجموعة من المعارف التي تساهم في مواجهة الموقف الحركي.

عمليات التوظيف والمدخل السباعي: للمدخل السباعي ثلاثة وظائف وهي: أن المدخل يعبر عن إمكانات منهاجية على مستوى الوصف والرصد لعالم الأحداث، وذلك من المنظور العقيدي، والقيم التأسيسية التي تتميز بها حضارة الإسلام. كما أن المدخل القيمي يقوم بدور مماثل ضمن عمليات التقويم لجملة النماذج التاريخية على تنوعها، ويمثل أنساقاً قياسية وظيفية ومقدمة لازمة ووسيلة للقيام بهذا الجهد البحثي. سواء من المنظور العقيدي، أو المنظور الشرعي، أو المنظور القيمي التأسيسي، والمنظور الحضاري للأمة. والمنظور السنني. وكذلك المنظور المقاصدي كخاتمة لعملية التقويم.

القياس المنهجي: القيم مدخل منهجي، نموذج قياسي) للنماذج التاريخية:

تعتبر منظومة القيم السباعية بكل عناصرها وتفاعلاتها نموذجاً قياسياً متكاملًا



يمكننا أن نقيس عليه عالم الأحداث، وخاصة تلك التي اكتملت زمنًا وصارت تاريخًا، والنموذج القياسي يرتبط بتقويم جملة من النماذج التاريخية.

فتاوى أهالي قبرص: عناصر الاختلاف والمبادئ الحاكمة حول تفعيل عناصر أصول الفقه الحضاري والوقوف على المناهج لا المسائل، نماذج تاريخية: باعتبار الفتاوى أهم مصادر التعرف على الواقع التاريخي وأهم الإشكالات التي كانت تشغله. فهذا النموذج يحرك دراسة الموضوعات والمسائل لاستنباط القدرات المنهجية أو القواعد، ودراسة المسائل مناسبة لاستنباط المناهج، ويحولها لآليات لدراسة الشأن المعاصر وقضاياه المتعددة والمترابطة. وهذا النهج يتلخص فيما يلي:

- ذكر الواقعة حسبما رآها كل منهم.
- إيراد النص الشرعي الذي يحكم تلك الواقعة حسب رؤية الفقيه لها.
- استخلاص الحكم الشرعي.

وهذه الخطوات العملية الفنية (الآليات) في مجال التطبيق الفقهي أو القانوني يعني وصل النص بالواقع وإنزال الحكم على الواقع، وهذه الآليات المكونة للمنظومة المنهجية تنصرف إلى وسائل مهمة، وذلك تكييف الواقعة، وثانيها استعراض النصوص الهيكل التشريعي العام، وثالثها بعد تمام هذه العملية ينزل حكم النص على الواقع ويتحدد الحكم الشرعي.

النماذج التاريخية: إمكانات التنظير من خلال التاريخ: هذه الرؤية المستندة إلى مدخل القيم تؤكد أن التاريخ من أهم مصادر التنظير، وباعتباره معملًا تجريبيًا للتفاعلات والاستدلالات بالسوابق والقرائن التي تستقى من الواقع التاريخي.



النموذج الأول: الاستفادة من النماذج التاريخية ايجابية كانت أم سلبية، مختلطة كانت أو نقية، والاستدلال من خلالها على طبيعة الحركة الدعوية سلوكا لممارسة الوظيفة الحضارية.

النموذج الثاني: يتطرق إلى تفحص النماذج التاريخية ايجابية أم سلبية إطار الرؤية العمرانية للعالم، والتي اتخذت اشكالا متعددة للوظيفة الدعوية كأصل للعلاقة في إطار ممارسة الدعوة من خلال العلاقات التجارية والاقتصادية.

حالات مهمة في ضوء فكرة النماذج التاريخية وتشغيل المدخل القيمي: وكختم لتشغيل المدخل القيمي في ضوء فكرة النماذج التاريخية كآلية منهاجية.

تفعيل السوابق التاريخية ووضعها في مقامها اللائق في إطار العمليات البحثية.

البحث في عناصر التواتر التاريخي، التواتر التاريخي بهذا المعنى. ليس أحداث التاريخ تتماثل، أو أن التاريخ يعيد نفسه وذلك في إطار البنية المتعلقة بالذاكرة التاريخية الدافعة:

أولا: بيان المفاصل الأساسية في العمليات والوقائع التاريخية.

الثاني: منطق الاعتبار الكامن واللازم لرؤية تواتر الأحداث وتتابعها في نطاق ومسارات واتجاهات بعينها دون غيرها.

النموذج الثالث: هو تحديد وضع الدولة الإسلامية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية في الفترات المتتالية من التطور التاريخي للنظام الدولي. وذلك لدراسة:

أسباب سقوط وصعود الدول الإسلامية الكبرى.



التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية

التفاعلات بين ما هو إسلامي وغير إسلامي.

وهذه المحاور الثلاثة تتصل بقضيتين: العلاقة الصراعية القتالية أو التعاونية السلمية مع الغرب، والتعددية الإسلامية ومفهوم وحدة الأمة الإسلامية. لتصل إلى مجموعة من السنن التي يجب استخلاصها مثل سنة التحالفات الإسلامية مع قوى غير إسلامية في مواجهة الغير الإسلامية الأخرى، وسنة استثمار القدرات الذاتية للطرف الإسلامية.

ثانياً: النماذج المعاصرة في التعامل الدولي: قضايا ودراسات:

بعد أن تناولنا النماذج التاريخية في التعامل الدولي، سيتم الآن معالجة النماذج المعاصرة، وذلك من أجل تقويمها وفق المدخل السباعي للقيم. وهذه النماذج المعاصرة هي كالآتي:

النظام الدولي الجديد: دراسة رصدية استكشافية، ولذلك لمعرفة التوجهات المختلفة واختلاف رؤية عالم الأحداث يؤثر في منظومة مفاهيم الرصد والوصف واستخراج خريطة الوصف الكلية. ومدخل القيم يبني عناصر رؤية مهمة لعمليات الوصف والرصد لحركة التعامل الدولي: وذلك كون عملية الوصف ليست عشوائية وليست عملية بلا قواعد، بل الانتقاء تحكمه منظومة من المعايير مثل صدق الصورة في بنائها ومكوناتها. وهذا الإطار العام للوصف والرصد يستدعي من مدخل القيم بما يحرك شروطاً ومعايير إضافية مثل الممارسة والحركة، والفعل والفاعلية، والأراء والتوجهات والمواقف والأحكام إلى جانب رؤية العالم، والقيم الكلية والافتراضات الأساسية، والظاهرة الكامنة. وتراعي مفهوم الأمة كمجال لتحرك الوصف، والحضارة



كقيمة تؤثر في ذات الأمة، والسنن والمقاصد التي تحرك أيضا سياقات وآليات في الوصف غاية في الأهمية.

عمليات التوصيف والتصنيف التابعة لها: هي أن الذاكرة التاريخية جزء لا يتجزأ من وصف الحدث المعاصر، وأن الوصف لابد أن يتحرك ضمن عناصر وصف منهجية، والبحث في كثير من الظواهر المرتبطة بعالم المسلمين.

نموذج للدراسات التفسيرية: عقلية الوهن: دراسة للواقع العربي في ضوء النظام العالمي الجديد، وذلك من خلال دراسة حركة التعامل الدولي في كافة دوائها الإقليمية والدولة القومية.

نموذج للدراسات التقويمية في سياق المفاهيم وما تحمله من رؤية للعالم: التحيز في مفهوم النظام الدولي الجديد، وهذا النموذج التشغيلي يتحرك صوب دائرة المفاهيم المؤطرة للعلاقات الدولية. والتحيز في النظام العالمي الجديد من الدراسات المهمة في سياق التعامل مع عالم المفاهيم المعاصرة التي يفرزها الواقع الدولي.

نموذج لتوظيف التصنيفات الخاصة بالتقسيم الدولي للمعمورة في إطار فهم وتفسير أحداث البوسنة والهرسك والجهود الرصدية: دراسة د. محي الدين محمد محمود القسيم الدولي للمعمورة، دراسة ناديّة مصطفى تقرير الأمة في عام: البوسنة والهرسك والنظام الدولي. وهذه نماذج لتوصيف التصنيفات الخاصة بالتقسيم الدولي للمعمورة.

نموذج المراجعات البحثية للكتابات المعاصرة حول العلاقات بين الدول الإسلامية، وذلك بتقديم العروض النقدية وفق أطر إرشادية ونماذج مرجعية. وتقديم العروض وفق البحث عن الحجة الرئيسية.



هجرة العقول: حول معايير تحديد الأجندة البحثية بين منظور المدخل القيمي وواقع النظام الدولي، فهذه الهجرة من الموضوعات النموذجية في هذا المقام وهو يدخل مبحث الضروريات التي تتضمن حفظ العقل الجماعي للأمة. فهجرة العقول لها أثر داخلي وخارجي، وتعني في العلاقات الدولية توظيفها من أجل الهيمنة والسيطرة، واستثمارها في واقع تحقيق لمقصد الاستخلاف.

ويجب النظر إلى هجرة العقول من مدخل القيم السباعي: وكذلك من الجهة المقاصدية، ووضعها في ميزان المصلحة التي تحققها الدول الغربية، وأثرها على نزيه واقع الأمة، وخاصة وأن هذه العقول تمثل كفاءات وخبرات ومهارات عالية يمكن ان تدفع بالحضارة الإسلامية نحو الأفضل. وخاصة أن ما تنتجه هذه العقول في الدول الغربية يكلف الأمة الكثير في إطار اعتماد التبادل وعناصر التكافل والتعاون الدولي بنقل المنتجات التكنولوجيات انتاجا في الغرب واستهلاكها في الدول الإسلامية. وهذه من عناصر العدل الزائف في معادلة التبادل الدولي، وهو إحكام لطلقات التبعية، المحفوف بالإذعان والنفاق والرضا الزائف.

وهذه الهجرة نموذج لدراسة كثير من القضايا التي تتعلق بالتعامل الدولي المعاصر والعلاقات الدولية. مما يستدعي دراسة هذه الظاهرة وفق مجموعة من المناهج ومراعاة كثيرة من العلاقات في إطار كثير من المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

المدخل القيمي جامع وناظم غير مانع، ينتظم الجهود الفكرية والبحثية يسكنها ضمن منظومة (النسق المفتوح): وذلك وفق إطار الخرائط التصنيفية كما قدمها الدكتور جمال حمدان.



ثالثاً نموذج استشراف معالم المستقبل في التعامل الدولي، رؤية من منظور السنن المجتمعية والحضارية: وقد برزت الدراسات المستقبلية كاصطلاح على يد عالم الاجتماع سي سي جيلفان الذي يعد أول من طرح أسس الدراسات المستقبلية بمعناها الاصطلاحي. وعليه فخائص المنهجية المستقبلية وحدودها وشروطها لتوقع المستقبل من خلال سببين:

أولاً: ما يتعلق بطبيعة هذه الفكرة وتعلقها بعالم الأحداث وخاصة الأزمة.

ثانياً: هذه هي الطريقة الأكثر استخداماً في الدراسات السياسية بوجه عام. ومناقشة القضايا الأساسية التي تتعلق بالواقع العربي والعلاقات الدولية.

وفي هذا السياق يمكن رؤية تستلهم المنظور السنني تستطيع أن تحرك عناصر ثلاث: الاعتبار كمفهوم منهجي يرتبط بأصول النماذج التاريخية، وعلم الحركة كمعنى ملازم للحركة الحضارية الفاعلة في الزمان والمكان، وعلم التدبير والتدبير ليعبر عن عناصر استشراف المستقبل. وذلك وفق استحضار الرؤية السننية التي تساعد في فهم الواقع واستشراف المستقبل.

وهكذا يكون استشراف المستقبل وعياً بالذات الحضارية والوعي بالآخر الحضاري، وتأسيس قواعد علاقات معه تتسم بالمساواة والندية والقدرة عليها، ويؤسس بدوره وعياً بالموقف بكل أصوله وتكويناته وامتداداته الحضارية.



خاتمة الدراسة:

من خلال ما سبق تبين أن هناك مجموعة من المفاهيم الأساسية التي يجب أن تكون فاعلة ومتفاعلة في البناء الحضاري، وخاصة الحضارة الإسلامية، وذلك بدءاً بالعقيدة الفاعلة والمؤثرة والشرعة البانية المحركة، والقيم الموجهة والمؤسسة والمتفاعلة، والحضارة الفاعلة المدافعة، والمقاصد الحافظة، والسنن الرافعة الدافعة. وفي حالة عدم فاعلية هذه المفاهيم تكون غير مقبولة، ولا يؤبه بها إلا فاعلة ومتفاعلة.

فالقيم مدخل منهجي بما تشمله من العمليات المنهجية والعمليات المترتبة على تأسيسها من التأصيل والتفعيل والتشغيل، وهذه الرؤية الكلية تفرض عناصر:

1. الاهتمام بالقضايا ذات الطابع المنهجي.
2. الاهتمام بالأبعاد القيمية والإجرائية المترجمة لعناصر الدخل القيمي.

وذلك كون الدولة حاملة للوظيفة الحضارية. ويجعل منها قيمة وظيفية تضطلع بأهم أدوارها كوظيفة حضارية، وتشكل عناصر حركتها في سياق حقل العلاقات الدولية، كما يجعل من السلم قيمة تؤصل لبيئة عمرانية ويجعل من القتال ضرورة فعليه.



ووفق هذه الرؤية التأسيسية والمؤسسية من خلال الأصول تحمل عناصر المدخل
القيمي فتحدد عناصر التفعيل العقدي والرؤية المرتبط بها، وحقائق الشريعة
وخصائصها وقواعدها الكلية، والأمة كمجال حيوي يحتضن مجمل الفاعليات
وأهمها الدولة، والحضارة كفاعلية عمرانية، والسنن كشروط للحركة الحضارية
وإتيانها بمردودها ونتائجها كفاعلية عمرانية. والسنن كشروط للحركة الحضارية
وإتيانها بنتائجها المترتبة عليها، والمقاصد كمنهج يحرك الرؤية فضلا عن الفعل
والفاعلية. ويحرك النسق النظرية ويقيم البناء لمفاهيمي يتحرك صوب إثارة جملة
من الإشكالات البحثية: المجال الأول يتعلق بدائرة الامتداد التاريخي، وكذا منقطة
الفكر السياسي الإسلامي في هذا الحقل.

والحضارة كرؤية للعالم ليست إلا عناصر وأفكار يجب التوجه إليها. باعتبارها من
الأهمية ضمن نسق الفكر السياسي الإسلامي في هذا الحقل.

